



## "لقد كان التعذيب عقابا لي"

حالات الاختطاف والتعذيب  
والقتل بإجراءات موجزة تحت  
حكم الجماعات المسلحة في  
حلب وإدلب بسوريا



**منظمة العفو  
الدولية**

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2016

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية

Amnesty International Publications  
International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW  
United Kingdom  
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2016

رقم الوثيقة: MDE 24/4227/2016

اللغة الأصلية: الإنجليزية

الطبعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: مقاتلو إحيى الجماعات المسلحة يجهزون لإطلاق صاروخ في منطقة سيف الدولة شمالي سوريا بمدينة حلب، 21 إبريل/نيسان 2013  
©Miguel Medina/AFP/Getty Images

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 7 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلة عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.



منظمة العفو  
الدولية

# قائمة المحتويات

5	ملخص
10	منهجية البحث
12	1. خلفية
12	1.1 حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب
19	2.1 الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة الأخرى
22	2. حالات الاختطاف
23	1.2 الصحفيون والناشطون الإعلاميون
27	2.2 المحامون والناشطون السياسيون وآخرون غيرهم
31	3.2 الأطفال
33	4.2 الأقليات
36	3. التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة
41	4. عمليات القتل بإجراءات موجزة
45	5. القانون الإنساني الدولي
46	نتائج وتوصيات



## ملخص

"لقد سمعت وقرأت عن أساليب التعذيب التي تستخدمها أجهزة أمن النظام، واعتقدت أنني سوف أكون في مأمن منها كوني أقيم في منطقة تقع تحت سيطرة المعارضة، ولكن اتضح لي أنني قد كنت على خطأ، فلقد مورست بحقي نفس أساليب التعذيب ولكن على أيدي جبهة النصرة."

"إبراهيم" الذي يقول إنه قد تم اختطافه على أيدي عناصر جبهة النصرة في 2015.

كان للنزاع الدائر في سوريا تبعاته المدمرة على المدنيين. وكانت قوات أمن النظام مسؤولة عن ارتكاب غالبية الانتهاكات بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وعرضت عشرات الآلاف للاحتجاز التعسفي والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة والاختفاء القسري. وساهمت الانتهاكات التي ترتكبها الجماعات المسلحة من غير الدولة في تفاقم معاناة المدنيين، حيث ارتكبت الجماعات المسلحة المعارضة انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي بما في ذلك ارتكاب الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة. ولا زالت العدالة بعيدة المنال حتى الساعة بالنسبة لمئات آلاف الضحايا لا سيما مع عدم محاسبة الحكومة السورية أو الجماعات المسلحة على ما ترتكبه من جرائم.

ولعل الأوضاع في محافظتي حلب وإدلب تكون حالة دراسية تنطوي على الكثير من المعلومات التي تسلط الضوء على واقع الأمور. وظلت الاحتجاجات المؤيدة للإصلاح التي اندلعت أوائل 2011 في سوريا تكبر من حيث الحجم ووتيرة تكرارها، فردت الحكومة بالاعتداء على المحتجين باستخدام الرصاص الحي. وتشكلت بالمحصلة خلال عام 2012 جماعات مسلحة في حلب وإدلب بهدف دحر القوات الحكومية. وتمكن بعض هذه الجماعات التي تكون معظمها من مواطنين سوريين بالمجمل من السيطرة على مناطق شاسعة من مدينة حلب ومحافظه إدلب والمناطق المحيطة بهما ما بين عامي 2012 و2015، ونجحت في الاحتفاظ بسيطرتها على تلك المناطق حتى اليوم مدعومة من حكومات قطر والسعودية وتركيا والولايات المتحدة. وبغية توطيد أركان سيطرتها تلك، حرصت تلك الجماعات على تشكيل مؤسسات إدارية وشبه قضائية، واحتفى سكان المحافظتين بادئ الأمر بانتهاء حكم النظام

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

في تلك المناطق وحدهم الأمل بأن تفرض الجماعات المسلحة سيادة القانون فيها، ولكن سرعان ما تبددت تلك الآمال مع قيام الجماعات المنظمة ببسط سيطرتها عن طريق السلاح وتفرض النظام على طريقته الخاصة.

وأجرت منظمة العفو الدولية بحثاً متعلقاً بمزاعم ارتكاب انتهاكات من لدن خمس جماعات مسلحة تبسط سيطرتها على مناطق من حلب وإدلب ما بين عامي منذ 2012 وخصوصاً الجبهة الشامية وحركة نور الدين زنكي والفرقة 16 في حلب التي انضمت جميعها إلى ائتلاف "فتح حلب" للجماعات المسلحة في 2015 وجبهة النصرة وحركة أحرار الشام الإسلامية في إدلب اللتان انضمتا إلى ائتلاف جيش الفتح المكون من الجماعات المسلحة في وقت لاحق من العام نفسه.

ويوثق التقرير الحالي تفاصيل 24 حالة اختطاف نفذتها جماعات المعارضة المسلحة في محافظتي حلب وإدلب خلال الفترة ما بين عام 2012 و2016. وشملت قائمة الضحايا أحد عمال الإغاثة و11 ناشطاً في مجال حقوق الإنسان يظهر أنه قد تم استهدافهم جراء انتقادهم هذه الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى عدد من أفراد الأقليات الذين تم اختطافهم لا لشيء سوى لاعتبارات تتعلق بدياناتهم أو قومياتهم. كما ضمت قائمة الضحايا أفراداً وأطفالاً اتُّهموا بالتعاطف مع الحكومة السورية أو تزويدها بالمعلومات أو التعاطف مع التنظيم المسلح الذي يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية.

ويظهر أن عدد حالات اختطاف الصحفيين والمحامين والناشطين قد ازداد منذ عام 2014 لا سيما في ضوء ما أظهرته الجماعات المسلحة وخصوصاً جبهة النصرة من عدم تسامح تجاه حرية التعبير عن الرأي أو الاحتجاجات في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وقال الناشط سعيد من إدلب لمنظمة العفو الدولية ما يلي:

"حالت الضربات الجوية التي تشنها قوات الحكومة على إدلب دون قيامنا بالاحتجاج. ووجدنا في اتفاق وقف إطلاق النار (الذي دخل حيز التنفيذ في 27 فبراير / شباط 2016) فرصة سانحة للاحتجاج، وسررنا أيما سرور بتمكننا من الهتاف بالأنشيد الثورية مجدداً ولكننا لم نتوقع أبداً أن نقوم بجبهة النصرة بقمع المحتجين. واستمر الاحتجاج قرابة الساعة قبل أن يقوم مقاتلو جبهة النصرة بتفريق المحتجين وتمزيق أعلام الثورة واعتقال خمسة ناشطين لم نعلم مكان تواجدهم على مدار أكثر من 24 ساعة".

وأخبرنا ضحايا خمس من حالات الاختطاف، وهم أربعة ناشطين إعلاميين وسياسيين وأحد عمال الإغاثة الإنسانية أنهم قد تعرضوا للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة أثناء احتجازهم لدى جبهة النصرة أو حركة نور الدين زنكي كنوع من العقاب لهم أو من أجل إجبارهم على التوقيع على إفادات تحتوي على اعترافاتهم. ويظهر أن أساليب التعذيب التي وصفها الضحايا تشبه بشكل مقلق تلك المستخدمة لدى أجهزة النظام لا سيما استخدام أسلوب الشبح الذي يُجبر فيه الضحية على اتخاذ وضعية مجهدة للجسم، وتتضمن تعليقه مقيداً من يديه بخطاف في السقف مدة ساعات، وكذلك استخدام أسلوب الدواب التي يُجبر الشخص فيه على الدخول في دواب ويداه مقيدتان بالأصفاة أو خلف ظهرة قبل أن ينهال عليه جلادوه بالضرب. كما تلقت منظمة العفو الدولية ادعاءات من ناشطين ومحامين تشير إلى ارتكاب جماعات أخرى لحالات اختطاف في حلب وإدلب، ولكن لم تتمكن المنظمة من التحقق من مصداقية هذه المزاعم بشكل مستقل.

كما جاهر محامون تعرضوا للاختطاف أو التهديد به في حلب بما يُرتكب من تعذيب في أماكن الحجز وانتقدوا "المحاكم" التي تديرها الجماعات المسلحة التي سبق لها، وأن استحدثتها لتكون بمثابة "نظام عدالة مؤقت" في الأحياء والمدن والبلدات التي استولت عليها في محافظتي حلب وإدلب. وطبقت هذه الجماعات فهمها الخاص بها

للأحكام الشرعية التي تنظم كافة مناحي الحياة العامة والخاصة وقامت بتعيين القضاة على الرغم من أن معظمهم يفتقر للخبرة العملية في مجال تطبيق أحكام الشريعة. ولجأت بعض هذه الجماعات في إدلب من قبيل جبهة النصرة وحركة أحرار الشام إلى التشدد في تفسيرها لأحكام الشريعة وفرضت تدابير عقابية على مرتكبي المخالفات.

وعموماً، تطبق "المحاكم" التي تديرها الجماعات المسلحة نصوص وأحكام وإجراءات القانون العربي الموحد (للأحكام الجزائية)، وهو عبارة عن مجموعة من القوانين المستندة إلى أحكام الشريعة سبق لجامعة الدول العربية وأن أقرتها ما بين عامي 1988 و1996 دون أن يُصار إلى تطبيقها في أي بلد عربي حتى اندلعت الانتفاضة السورية. وتتضمن العقوبات التي ينص القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية عقوبات بدنية من قبيل الرجم وقطع اليد والجلد في جرائم الحدود.

ولا زالت منظمة العفو الدولية تتلقى منذ عام 2014 عدداً من الادعاءات التي تزعم قيام جبهة النصرة وحركات أحرار الشام والمحاكم التابعة لهما بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة في حلب وإدلب. وتشمل قائمة الأشخاص الذين تم إعدامهم بإجراءات موجزة مدنيين وأسرى من قوات النظام المسلحة وعناصر من ميليشيا الشبيحة الموالية للنظام وأشخاصاً يُزعم أنهم "متسللون"، ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتلين من الجماعات المتناحرة الأخرى التي تعارض الحكومة السورية. وقامت الجماعات المسلحة في بعض الحالات بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة أمام العامة.

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ثلاثة من سكان مدينة حلب، وقالوا إنهم شاهدوا تنفيذ إعدامات بإجراءات موجزة رمياً بالرصاص بحق أربعة من عناصر قوات الحكومة السورية والشبيحة على أيدي الجبهة الشامية خلال عامي 2014 و2015. وأخير أحد سكان حلب منظمة العفو الدولية بما يلي:

**"شاهدت تنفيذ حكم الإعدام بإجراءات موجزة بحق اثنين من عناصر الشبيحة اللذين أُلقت الجبهة الشامية القبض عليهما، وتم تنفيذ الحكم أمام مستشفى الشفاء في مدينة حلب في يومين مختلفين خلال عام 2015، حيث قامت الجبهة الشامية بتلاوة قرار الإعدام على الملأ قبل أن يطلق عناصرها النار عليهما بالبندقية. وتُركت الجثتان ملقأتين لبضع ساعات في الشارع كي يراهما الجميع."**

وبما أن سوريا هي إحدى الدول الأطراف باتفاقيات جنيف لعام 1949، فلا بد من التنويه بأن المادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات الأربع التي تنطبق على جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي كالنزاع الدائر في سوريا حالياً وكونها تشكل متن القانون الدولي العرفي تنص على حظر "القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، وأخذ الرهائن، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً". وتشكل الانتهاكات من قبيل تعذيب المحتجزين أو إعدامهم بدون محاكمة سواء أكانوا مدنيين أو مقاتلين أسرى أو من يُطلق عليهم بالمتسللين جرائم حرب.

ويستند التقرير الحالي إلى البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية في الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016. ولم يتمكن باحثو المنظمة من زيارة محافظتي حلب وإدلب منذ العام 2013 جراء تدهور الأوضاع الأمنية فيهما. واضطرت المنظمة بالحصول على إجراء مقابلات في تركيا خلال شهري ديسمبر/ كانون الأول 2015 وفبراير/ شباط 2016، وأجرت مقابلات هاتفية عن بعد أو عبر الفضاء الافتراضي عبر الإنترنت. وأجرى باحثو منظمة العفو الدولية ما مجموعه 47 مقابلة شملت 12 فرداً وقعوا ضحايا للاختطاف والحجز قبل أن يُصار إلى إخلاء سبيلهم لاحقاً، وأفراد عائلات 11 ضحية أخرى من ضحايا الاختطاف وثلاثة من سكان مدينة حلب قالوا إنهم شاهدوا تنفيذ عمليات قتل مدنيين وأسرى القوات المسلحة السورية وأجهزة الأمن وعناصر ميليشيا

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

الشيخة الموالية للنظام بالإضافة إلى من يُتهموا بأنهم من المتسللين. كما عاينت منظمة العفو الدولية مواد مصورة وشرائط فيديو وبيانات عامة تنشرها الجماعات المسلحة، وقامت بمطابقتها مع تفاصيل إفادات الشهود ومحتوى التقارير الإعلامية وغيرها من التقارير.

وسلمت منظمة العفو الدولية في يونيو/ حزيران 2016 رسائل إلى ممثلي ائتلافي "فتح حلب" و"جيش الفتح" بغية إحاطتهما بالنتائج الأولية لبحوث المنظمة وطلب الحصول على تعليقاتهما بشأن المزاعم المتعلقة بارتكاب الجماعات المسلحة التي تعمل تحت راية الائتلافين انتهاكات لأحكام القانون الإنساني الدولي. ورد ممثلو ائتلاف فتح حلب وحركة أحرار الشام التي تعمل تحت لواء جيش الفتح بما يشير إلى رغبتهم في التواصل مع منظمة العفو الدولية بشأن الشواغل التي يثيرها التقرير، وهو التوجه الذي لقي ترحيباً من المنظمة. ولكن لم تزود أي من هذه الجماعات المسلحة المنظمة بأجوبة على الادعاءات الواردة في رسالة منظمة العفو الدولية وممارسات تلك الجماعات ولم ترد على الأسئلة المتعلقة بمراكز الحجز التي تديرها هذه الجماعات.

وعلى الصعيد الدولي، فلقد اتسم التقدم المحرز على صعيد توفير الحماية للمدنيين من النزاع في سوريا بكونه بطيئاً على نحو مؤلم. واعتمد مجلس الأمن في فبراير/ شباط 2015 القرار رقم 2139 والذي يطالب جميع أطراف النزاع بوقف ممارسات الاحتجاز القسري والخطف والاختطاف والاختفاء القسري. وذكر القرار جميع أطراف النزاع بواجباتها المترتبة عليها وفق أحكام القانون الإنساني الدولي والقاضية بتوفير الحماية للمدنيين الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية. ولكن لم يحدد القرار الصادر عن مجلس الأمن أية عقوبة تُفرض بحق الجهات التي لا تمتثل لبندوه، ثم اعتمد المجلس بعد عام تقريبا القرار رقم 2254 الذي يقر خارطة طريق لعملية السلام ويساند الأمم المتحدة من خلال تيسير إجراء المحادثات بين الحكومة السورية وقوات المعارضة.

وفي فبراير/ شباط 2016، أشرف المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن سوريا، ستيفان دي مستورا، على تيسير إجراء المحادثات بين الحكومة السورية وممثلين عن المعارضة في جنيف. أعلن ما لا يقل عن 35 جماعة مسلحة بما فيها بعض من الجماعات التي تنشط تحت مظلة ائتلاف الفتح من قبيل الفرقة 16 عن اعترافها بالقرار 2254 كخارطة طريق لعملية السلام في سوريا وأعلنت عن دعمها لمحادثات السلام في جنيف. وأرسلت حركة أحرار الشام الإسلامية وغيرها من الجماعات مندوبين عنها للمشاركة في محادثات جنيف التي توقفت منذ إبريل/ نيسان 2016. ومن المتوقع عند استئنافها أن يُطلب من جماعات المعارضة المسلحة أن تلعب دوراً رئيسياً في وقف النزاع ومستقبل العملية الانتقالية السياسية. وإذا أرادت الجماعات أن تحظى بثقة الناس الذين يقطنون في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فلا بد لها وللمجتمع الدولي، وخصوصاً الحكومات التي تقدم الدعم لها مالياً وسياسياً، أن تتصدى لما ترتكبه من انتهاكات دون مزيد تأخير.

وتطلب منظمة العفو الدولية من جماعات المعارضة المسلحة في حلب وإدلب وغيرها من الجماعات الناشطة في باقي مناطق البلاد أن تدين علناً جميع انتهاكات حقوق الإنسان وخروقات القانون الإنساني الدولي، والإفراج فوراً ودون شروط عن جميع الأشخاص المحتجزين لا لشيء سوى لما يحملونه من آراء سياسية أو لاعتبارات تتعلق بديانتهم أو قومياتهم، والسماح بإجراء تفتيش دولي مستقل لمراكز الحجز التابعة لها. كما تحث المنظمة أعضاء الفريق الدولي لدعم سوريا على الضغط على الجماعات المسلحة كي تمتثل لأحكام قوانين الحرب، والتوقف فوراً عن نقل الأسلحة والذخائر وغير ذلك من المعدات العسكرية بما في ذلك أشكال الدعم اللوجستي والمالي للجماعات المسلحة المتورطة في ارتكاب جرائم حرب وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة. وينبغي على روسيا والولايات المتحدة في ضوء قيادتهما المشتركة للمفاوضات التي تتم بوساطة أممية أن يعطيا الأولوية للتصدي لممارسات الاختطاف والاحتجاز التعسفي



9 "لقد كان التعذيب عقاباً لي" مع

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة التي ترتكبها الجماعات المسلحة وقوات الحكومة السورية  
والتعامل مع حالات الاختفاء القسري التي ترتكبها الدولة أيضاً.

## منهجية البحث

يستند التقرير الحالي إلى البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية خلال الفترة ما بين ديسمبر/ كانون الأول 2015 ومايو/ أيار 2016. وركزت هذه البحوث على الانتهاكات التي ارتكبتها الجماعات المسلحة من غير الدولة التي تسيطر على مساحات شاسعة من الأراضي في سوريا منذ عام 2012. وتتضمن الجماعات التي يغطيها التقرير تلك التي انضمت إلى "ائتلاف فتح حلب" و"ائتلاف جيش الفتح" في إدلب في 2015.

ولم يتمكن باحثو منظمة العفو الدولية من زيارة محافظتي حلب وإدلب منذ عام 2013 جراء تدهور الأوضاع الأمنية فيهما، ما اضطر المنظمة إلى إجراء المقابلات عبر الهاتف أو من خلال برمجيات الاتصال عبر الشبكة مثل سكايب، وتواصلت عبر البريد الإلكتروني مع طائفة من الأفراد والمنظمات داخل سوريا. وأجرت المنظمة علاوة على ذلك مقابلات شخصية في ديسمبر/ كانون الأول 2015 وفبراير/ شباط 2016 مع سكان فروا من حلب وإدلب، وأصبحوا لاجئين الآن في تركيا. وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 47 شخصاً بالمجمل بينهم 14 شخصاً تعرضوا للاختطاف والاحتجاز قبل أن يتم إخلاء سبيلهم لاحقاً، وأفراد عائلات 10 أشخاص آخرين وقعوا ضحايا للاختطاف، وأربعة من سكان محافظة حلب قالوا إنهم شاهدوا تنفيذ عمليات قتل مدنيين أو أسرى من قوات الحكومة السورية أو عناصر ميليشيا الشبيحة الموالية لها أو الأشخاص الذين يُزعم أنهم من "المتسللين".

ويستند التقرير إلى المعلومات المستقاة من المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع سبعة صحفيين و11 ناشطاً إعلامياً، وخمسة محامين، واثنين من المنظمات المحلية المعنية برصد الانتهاكات، ومثلهما من المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في سياق سلوك الجماعات المسلحة وتصرفاتها في حلب وإدلب.

وقررت منظمة العفو الدولية عدم ذكر أسماء أصحاب الحالات التي يوردها التقرير الحالي، وغير ذلك من التفاصيل التي قد تكشف النقاب عن هوية الذين تمت مقابلتهم مثل مكان وتاريخ الاحتجاز والمهنة، وذلك بناء على طلبهم نظراً لخشيتهم من تعرض أفراد عائلاتهم لخطر الانتقام منهم على أيدي الجماعات المسلحة في حلب وإدلب، إذا تم الكشف عن هوياتهم. ولم تدرج المنظمة التفاصيل المتعلقة بنحو 11 حالة أخرى متعلقة بالانتهاكات التي ترتكبتها الجماعات المسلحة في حلب وإدلب تم شمولها بالبحوث التي أجرتها المنظمة، حيث أعرب أصحاب هذه الحالات عن عدم رغبتهم في نشر إفاداتهم التي أطلعوا منظمة العفو الدولية عليها على صعيد محنة تعرضهم للاختطاف والتعذيب على أيدي الجماعات المسلحة، وذلك خوفاً من انتقام هذه الأخيرة منهم.

وعاينت منظمة العفو الدولية ضمن جهودها البحثية المتعلقة بإعداد التقرير الحالي مواد مصورة وشرائط فيديو وبيانات عامة نشرتها الجماعات المسلحة عبر الشبكة، وقامت بمطابقة محتوياتها مع تفاصيل إفادات الشهود والتقارير الإعلامية، وغير ذلك من التقارير الصادرة. كما راجعت منظمة العفو الدولية تقارير صادرة عن اللجنة الدولية المستقلة التي فوضتها الأمم المتحدة بالتحقيق في الأحداث في الجمهورية العربية السورية، والمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والمنظمات المحلية المعنية برصد الانتهاكات، والمقالات الإعلامية والتعليقات المنشورة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وسلمت منظمة العفو الدولية رسالتين، في 13 يونيو/ حزيران 2016، إلى ممثلين عن ائتلافي "فتح حلب" و"جيش الفتح" بغية اطلاعهما على النتائج الأولية لبحوث المنظمة وطلب الحصول على تعليقات من طرفهما بشأن المزاعم المتعلقة بانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبتها الجماعات المسلحة التي تعمل تحت لواء الائتلافين.

وطلبت المنظمة في الرسائلتين الحصول على معلومات مفصلة عن مراكز الحجز التي يديرها أعضاء الائتلافين، وطبيعة التدابير المتخذة لتبيان الحقائق المتعلقة بمزاعم ارتكاب التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وضمان عزل الجناة من مناصبهم.

وفي 23 يونيو/ حزيران 2016، أرسلت "حركة أحرار الشام" التي تعمل تحت "لواء جيش الفتح" برد قالت فيه إنها "راجعت المسائل الحرجة والمزاعم المثيرة للقلق" التي وردت في رسالة منظمة العفو الدولية، وأعربت الحركة عن "اهتمامها بعقد اجتماع مع المنظمة لتوضيح هذه المسائل". وأوضحت أن "جيش الفتح"، من وجهة نظرها، "ليس منظمة واحدة متجانسة" منوهة بأنه عبارة عن "ائتلاف من الجماعات والكيانات المنفصلة التي تمتلك سياسات ومرافق وقيادات مختلفة". ودفعت الحركة بالقول إن الائتلاف عبارة عن "غرفة عمليات عسكرية تحتفظ بالحد الأدنى من التنسيق التكتيكي، الأمر الذي يزيد من صعوبة الإجابة نيابة عن الائتلاف ككل". ولكن لم تزودنا حركة أحرار الشام بأجوبة حول المزاعم المحددة التي وردت في رسالة منظمة العفو الدولية بشأن ممارساتها، ولم ترد أيضاً على الأسئلة المتعلقة بمراكز الاحتجاز التي تديرها الحركة. وأما "جبهة النصرة"، بوصفها الجماعة المسلحة الأخرى تحت "لواء ائتلاف جيش الفتح"، فلم ترد على بواعث القلق التي أثارها منظمة العفو الدولية في رسالتها الموجهة إلى الائتلاف، ولم يصلنا منها شيء حتى ساعة طباعة التقرير الحالي.

وفي 25 يونيو/ حزيران 2016، رد المكتب السياسي "لائتلاف فتح حلب" على رسالة منظمة العفو الدولية قائلاً إنه "يرفض رفضاً قاطعاً القبول من حيث المبدأ بوقوع انتهاكات حقوق الإنسان"، ومضيفاً أن الائتلاف ملتزم "بالحرية والكرامة والعدالة". ووجه الائتلاف دعوة إلى منظمة العفو الدولية كي ترسل وفداً لزيارته وإجراء تحقيق مشترك معهم أو مع جهات مراقبة محلية في المزاعم المتعلقة "ببعض التجاوزات هنا وهناك" والتي تعتقد أنها تستند إلى "رواية مصدر واحد" أو "إفادات تم إملأها على الشهود". وعبر الائتلاف عن التزامه بمحاسبة الجناة إذا ثبتت صحة تلك المزاعم، ولكن لم يرد القائمون على الائتلاف على المزاعم المحددة الواردة في رسالة منظمة العفو الدولية، ولم يوفروا إجابات على باقي الأسئلة التفصيلية الواردة فيها.

وتتابع منظمة العفو الدولية الأمر مع "ائتلاف فتح حلب" و"حركة أحرار الشام" بغية التصدي لبواعث القلق التي يثيرها التقرير، وسوف تنشر أية معلومات تتمخض عنها تلك النقاشات المتعلقة ببواعث القلق تلك. ولا يمكن لمنظمة العفو الدولية أن تقوم أبداً بإجراء تحقيق مشترك مع جماعة مسلحة للوقوف على ممارسات عناصرها المزعومة، ولكن تود المنظمة أن تزور المناطق التي تسيطر الجماعات عليها عندما تسمح الظروف الأمنية بذلك.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن عميق امتنانها للمنظمات المحلية والناشطين وسكان محافظتي حلب وإدلب الحاليين والسابقين لتعاونهم جميعاً في جهود إعداد التقرير الحالي. وتخص المنظمة بالشكر جميع ضحايا الانتهاكات الذين وافقوا على إطلاعنا على تفاصيل تجاربهم.

## 1. خلفية

### 1.1 حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب

في مارس / آذار 2011، اندلعت المظاهرات السلمية المعارضة لحكم الرئيس بشار الأسد في سوريا، ووصلت بحلول إبريل/ نيسان 2011 إلى محافظتي حلب وإدلب شمال البلاد،<sup>1</sup> وردت قوات الحكومة السورية عليها باستخدام الرصاص الحي<sup>2</sup> ضد المتظاهرين عقب تزايد حجم ووتيرة المظاهرات المعارضة للحكومة في المحافظتين.

واندلعت الصدامات المسلحة في محافظة إدلب بين قوات الحكومة السورية وعناصر نحو 30 جماعة مسلحة منذ أوائل العام 2012، وانتهت في 2015، بعد أن خسرت قوات النظام سيطرتها على المحافظة<sup>3</sup>. وفي يوليو/ تموز 2012، أصبح معبر باب الهوى الواقع على الحدود مع تركيا المعبر الحدودي الأول الذي تستولي عليه الجماعات المسلحة.<sup>4</sup> ومع أواخر العام 2014، وقعت معظم مناطق محافظة إدلب خارج المدينة تحت سيطرة طائفة متنوعة

<sup>1</sup> أسامة، أو "أول احتجاج في معرة النعمان بمحافظة إدلب، 25 مارس / آذار 2011" تاريخ النشر: 30 مايو / أيار 2012 <https://www.youtube.com/watch?v=ggw07Do0fCw>؛ تمت زيارة الرابط بتاريخ 10 مايو / أيار 2016؛ تنسيقية حي الشعار "أول احتجاج بحي الشعار في حلب داخل مسجد نور الشهداء في 25 2 2011" تاريخ النشر: 28 يناير / كانون الثاني 2013 [https://www.youtube.com/watch?v=wPKSHGK\\_eo](https://www.youtube.com/watch?v=wPKSHGK_eo)؛ تاريخ زيارة الرابط: 10 مايو / أيار 2016.

<sup>2</sup> صحيفة الغارديان "الانتفاضة الدامية في سوريا: الوفيات المبلغ عنها خلال عام 2011" 13 ديسمبر / كانون الأول 2011 الرابط: 10 مايو / أيار 2016؛ تقرير منظمة العفو الدولية "قمع شامل: تطهير المعارضة في حلب" (رقم الوثيقة: MDE: 24/061/2011) أغسطس / آب 2012، الرابط: <https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/061/2012/en/>؛ حبيبة حرة "18+ فقط: إصابة محتج سوري برصاص في رأسه عقب استخدام النظام الرصاص الحي ضد المحتجين السلميين 8-6-11" تاريخ النشر: 20 إبريل / نيسان 2012 [https://www.youtube.com/watch?v=kdFu\\_yHL3qI](https://www.youtube.com/watch?v=kdFu_yHL3qI)، تاريخ زيارة الرابط: 10 مايو / أيار 2016.

<sup>3</sup> وتشمل هذه الجماعات "الجيش السوري الحر"، "لواء شهداء سوريا"، "حركة أحرار الشام"، "صقور سوريا"، "المجلس الثوري لجسر الشغور" و"جبهة النصرة"، و"لواء أحفاد الرسول" و"لواء أبو ذر الأنصاري"، و"لواء الإيمان"، و"لواء درع الحق"، و"لواء درع العصين"، "لواء التوحيد"، ومجموعة تطلق على نفسها "الدولة الإسلامية". انظر، على سبيل المثال، محمد الرفاعي، "إدلب جسر الثغور تعلن بدء الاتحاد ومعركة الإخلاص"، نشرت في 15 ديسمبر / كانون الأول 2016، <https://www.youtube.com/watch?v=v9hKfK9D2wQ> (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016)؛ بي بي سي، "توجيه إلى المتمردين السوريين"، 13 ديسمبر / كانون الأول 2013، <http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-24403003> (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016؛ اللواء محمد مجاهد الزيات، "هيمنة الإسلاميين؟ خريطة جماعات المعارضة المسلحة في سوريا"، 8 يناير / كانون الثاني 2014، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، <http://bit.ly/1WSp00w> (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016)، ساسا بوست، "خريطة الجماعات المسلحة في سوريا: من يقاتل من؟ وبدعم من؟"، 1 إبريل / نيسان 2016، <http://www.sasapost.com/armed-groups-in-syria>، (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016).

<sup>4</sup> سكاي نيوز عربية "الجيش السوري الحر يسيطر على المعبر الحدودي مع العراق وتركيا" 19 يوليو / تموز 2012 <http://bit.ly/1szEjsZ> بتاريخ 9 مايو / أيار 2016.

من الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة السورية، ويشمل ذلك بلدات معرة النعمان وخرية الجوز وخان شيخون وسراقب وأريحا وجسر الشغور ومطار تفتناز العسكري.<sup>5</sup> وردت قوات النظام على تقدم الجماعات المسلحة بقصف مدفعي وجوي كثيف طال المناطق الواقعة تحت سيطرة المعارضة، بما في ذلك شن هجمات عشوائية ومباشرة على المدنيين موقعة المئات من القتلى والجرحى بينهم. وفي 24 مارس / آذار 2015، أعلنت ثمان جماعات مسلحة عن تشكيل "ائتلاف جيش الفتح" أو غرفة العمليات المشتركة بغية تنسيق الهجمات فيما بينها. وشن الائتلاف بعد أربعة أيام هجوماً على قوات الحكومة السورية ونجح في الاستيلاء على مدينة إدلب.<sup>6</sup> وبحلول ديسمبر / كانون الأول 2015، أصبحت معظم مناطق محافظة إدلب خاضعة لسيطرة "جيش الفتح" حتى اليوم باستثناء بلدي الفوعة وكفريا المحاصرتين، واللذان تقطنهما غالبية من الشيعة، وأثرنا الاستمرار في ظل حكم النظام بدلاً من الخضوع لحكم الجماعات المسلحة السنوية التي تسيطر على المناطق المحيطة بهما ولا تزال حتى الآن.<sup>7</sup>

كما تعرض المدنيون في محافظة حلب الواقعة إلى الشرق من إدلب للكثير من الهجمات العشوائية، بما في ذلك القصف الجوي والمدفعي وباستخدام قذائف الهاون، وذلك على إثر اندلاع صدامات عنيفة بين قوات النظام والجماعات المسلحة في فبراير / شباط 2012.<sup>8</sup> وبحلول يوليو / تموز، من العام نفسه، سقطت المناطق الشمالية من محافظة حلب في قبضة الجماعات المسلحة، بما في ذلك معبر باب السلام الحدودي مع تركيا.<sup>9</sup> وقامت 12 جماعة مسلحة بعد شهرين بالإعلان عن توحيدها تحت مسمى المجلس العسكري الثوري في حلب بهدف تنسيق هجماتها على قوات النظام السوري.<sup>10</sup> وبسط المجلس سيطرته بحلول أواخر 2012 على القسم الغربي من

<sup>5</sup> وكالة الأنباء الفرنسية "سوريا بحاجة إلى قوات إضافية عقب استيلاء الثوار على إدلب وفق ما أفادت به إحدى المنظمات غير الحكومية" 10 أكتوبر / تشرين الأول 2012  
<http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/55206/World/Region/Syria-sends-extra-troops-after-rebels-seize-Idleb-.aspx> تاريخ زيارة الرابط: 9 مايو / أيار 2016؛ الجزيرة "أكبر مناطق ريف إدلب تقع في قبضة الثوار"، نشر في 3 أكتوبر / تشرين الأول 2012  
[https://www.youtube.com/watch?v=SbaH\\_oYjS4o](https://www.youtube.com/watch?v=SbaH_oYjS4o)) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016). صحيفة الاتحاد "المعارضة السورية تسيطر على قرية قريبة من إدلب" 7 أكتوبر / تشرين الأول 2012 ،  
<http://www.alittihad.ae/details.php?id=96718&y> تمت زيارة الموقع في 9 مايو / أيار 2016 ؛ قناة الآن "عرض المناطق الواقعة تحت سيطرة الجيش السوري الحر" تاريخ النشر: 27 نوفمبر / تشرين الثاني 2012  
<https://www.youtube.com/watch?v=I9zxKLMPSew>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016)

<sup>6</sup> شبكة شام نيوز "إدلب: تحرير المنطقة الأمنية وإعلان مدينة إدلب محررة بالكامل" 28 مارس / آذار 2015  
<https://www.youtube.com/watch?v=JzjLLyZowgg>)؛ تاريخ زيارة الرابط: 9 مايو / أيار 2016.

<sup>7</sup> قناة العربية "وقوع إدلب تحت سيطرة المعارضة السورية بالكامل تقريباً"، 28 يوليو / تموز 2015،  
<http://bit.ly/1RsGRxM>) (accessed on 10 May 2016)، توماس جوسيلين "وقوع القاعدة الجوية التابعة للنظام في إدلب بيد جبهة النصر وحلفائها" 9 سبتمبر / أيلول 2015، ذا لونغ وور جورنال،  
<http://www.longwarjournal.org/archives/2015/09> / (تمت زيارة الموقع في 10 مايو / أيار 2016).

<sup>8</sup> وكالة الأنباء السورية "اكتشاف أنفاق لتهديب الأسلحة وتفجير منازل على أيدي الإرهابيين في حمص... واستشهاد عقيد وملازم و3 عناصر من الجيش في حلب" 14 فبراير / شباط 2012  
<https://web.archive.org/web/20120218052122/http://sana.sy/eng/337/2012/02/14/400598.htm>.

<sup>9</sup> قناة الجزيرة "الجيش السوري الحر يسيطر على معبر باب السلام" 22 يوليو / تموز 2012  
<http://bit.ly/1WliTfH>) .

<sup>10</sup> محمد سعد "بيان يعلن عن إنشاء المجلس العسكري الثوري في محافظة حلب" 10 سبتمبر / أيلول 2012

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

محافظة حلب والأجزاء الشرقية والشمالية من مدينة حلب،<sup>11</sup> الأمر الذي عزز من عزلة القسم الغربي من المدينة الذي تسيطر قوات النظام عليه والتي شنت بدورها عدة هجمات ما بين عامي 2013 و2015 دون أن يتغير الوضع القائم. وأُعلن في 26 إبريل/ نيسان 2015 عن قيام سبع جماعات مسلحة بتشكيل ائتلاف فتح حلب ليحل محل المجلس العسكري الثوري في حلب بغية دحر قوات الدولة السورية إلى خارج المدينة. وفي فبراير/ شباط 2016، تمكنت قوات الحكومة السورية مدعومة بقصف الطيران الروسي من تحقيق بعض التقدم وبسط سيطرتها على جزء من محافظة حلب، وكسر الحصار المفروض، منذ عام 2012، على بلديتي نبل والزهراء حيث تقطنهما غالبية من الشيعة كما هي الحال في كفرية والفوعة.<sup>12</sup> وبالمحصلة، هدت قوات النظام بتطويق المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال مدينة حلب دون أن تتمكن من قطع طرق الإمداد القادمة من تركيا إلى مدينة حلب. ولا زالت الكثير من مناطق محافظة حلب تخضع لسيطرة "ائتلاف فتح حلب"، على الرغم من التقدم الذي أحرزته قوات النظام السوري.

## فتح حلب

يتكون ائتلاف فتح حلب<sup>13</sup> من نحو 31 جماعة مسلحة تعمل على تنسيق هجماتها ضد قوات الحكومة السورية، وتنظيم "الدولة الإسلامية"، وقوات الحماية الشعبية في محافظة حلب.<sup>14</sup> ويركز التقرير الحالي على الجماعات الثلاث التالية المنضوية تحت لواء هذا الائتلاف:

### الجهة الشامية

أنشأت كتائب التوحيد الجبهة الشامية بتاريخ 25 ديسمبر/ كانون الأول 2014 بهدف تنسيق العمليات العسكرية التي تشنها بالتعاون مع جماعات أخرى تنشط في حلب من قبيل "حركة نور الدين زنكي" ضد قوات النظام السوري وتنظيم "الدولة الإسلامية"، ومن أجل حصر تخزين السلاح في جهة مركزية داخل محافظة حلب.<sup>15</sup>

([https://www.youtube.com/watch?v=Bp2NvZ5\\_gv4&feature=youtu.be](https://www.youtube.com/watch?v=Bp2NvZ5_gv4&feature=youtu.be)).

<sup>11</sup> جيفري بولينغ "جماعات الثوار في محافظة حلب الشمالية" 29 أغسطس/ آب 2012 معهد دراسات الحرب

([http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Backgrounder\\_RebelGroupsNorthernAleppo.pdf](http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Backgrounder_RebelGroupsNorthernAleppo.pdf)) "مقاتلون إسلاميون يستولون على قاعدة للجيش بالتزامن مع تحقيق الثوار لمكاسب في حلب" 16 ديسمبر/ كانون الأول 2012، صحيفة الإندبندنت (<http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/islamist-fighters-take-army-base-as-rebel-forces-make-gains-in-aleppo-8421110.html>)

<sup>12</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "القوات السورية والروسية تستهدف المستشفيات ضمن استراتيجيتها الحربية" 3 مارس/ آذار 2016 (<https://www.amnesty.org/en/press-releases/2016/03/syrian-and-russian-forces-targeting-hospitals-as-a-strategy-of-war/>).

<sup>13</sup> يشتهر الائتلاف باسم "فتح حلب" عموماً.

<sup>14</sup> أبو آدم الحلبي، "جماعات جديدة تنضم إلى غرفة عمليات فتح حلب، 14 مايو/ أيار 2015، سراج برس، ([bit.ly/1WliQAK](http://bit.ly/1WliQAK)) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو/ أيار 2016)

<sup>15</sup> أحمد الحلبي "بيان إعلان قيام الجبهة الشامية" تم نشره بتاريخ 25 ديسمبر/ كانون الأول 2014 (<https://www.youtube.com/watch?v=9LXKK77JF74&feature=youtu.be>) (accessed on 11 May 2016); جينيفر كافاريلو وجينيفيف كاساغراندي "مراكز القوى في المعارضة السورية المسلحة" مارس/ آذار 2016، معهد دراسات الحرب

ويقود الجبهة حالياً حسام ياسين<sup>16</sup> وتسيطر على أجزاء من مدينة حلب وغيرها من مناطق المحافظة وتشرف على إدارة معبر باب السلام الحدودي مع تركيا.

### حركة نور الدين زنكي

تأسست "حركة نور الدين زنكي" بمسماها الأصلي "حركة نور الدين زنكي الإسلامية" على يد المواطن السوري توفيق شهاب الدين في حلب أواخر العام 2011،<sup>17</sup> والذي أكد بصفته قائداً لها على أن الحركة مستقلة عن "الائتلاف الوطني لقوى الثورة" والمعارضة السورية وجناحها العسكري "الجيش السوري الحر".<sup>18</sup> وتحكم "حركة نور الدين زنكي" مناطق من مدينة حلب وقرية القاسمية في القسم الغربي من محافظة حلب.

### "الفرقة 16"

تأسست "الفرقة 16" في سبتمبر/ أيلول 2013، وتتكون من ثلاث جماعات مسلحة منفصلة هي "كتيبة شهداء بدر" و"كتيبة الأسود الثورية" و"كتيبة شهداء المصطفى".<sup>19</sup> وتسيطر "الفرقة 16" على أحياء الأشرافية وسكن الشبابي والخالدية وبني زيد وطريق كاستيلو في مدينة حلب. ويقود "الفرقة 16" حالياً العقيد حسن رجب.<sup>20</sup>

### "جيش الفتح"

يتكون "ائتلاف جيش الفتح"<sup>21</sup> مما لا يقل عن ست جماعات مسلحة تنسق فيما بينها الهجمات على قوات الحكومة السورية وتنظيم "الدولة الإسلامية" في محافظة إدلب.<sup>22</sup> ويركز التقرير الحالي على الجماعتين التاليتين

)  
<http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Syrian%20Armed%20Opposition%20Powe>  
rbrokers\_0.pdf؛ عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس/ آذار 2016، صحيفة الجمهورية  
<http://aljumhuriya.net/33255>؛ (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/ أيار 2016)

<sup>16</sup> آر نيوز "الجبهة الشامية تعين قائداً جديداً استعداداً لمعركة حلب" 19 أبريل/ نيسان 2016،  
<http://bit.ly/2920Fya> (تمت زيارة الموقع في 29 يونيو/ حزيران 2016)

<sup>17</sup> الدرر الشامية "عودة شهاب الدين قائداً جديداً لحركة نور الدين زنكي" 16 إبريل/ نيسان 2016  
<http://eldorar.com/node/97028>، (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/ أيار 2016)

<sup>18</sup> كتيبة نور الدين زنكي "مقابلة مع توفيق شهاب الدين على قناة الجزيرة" 14 مارس/ آذار 2014  
<https://www.youtube.com/watch?v=eeOY8z1YFiY> (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/ أيار 2016)

<sup>19</sup> عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس/ آذار 2015، صحيفة الجمهورية  
<http://aljumhuriya.net/33255> تاريخ زيارة الرابط: 11 مايو/ أيار 2016.

<sup>20</sup> المدن "قيادات الجيش السوري الحر في المدن: سوف نستعيد الأراضي الواقعة شمال حلب" 16 فبراير/ شباط 2016  
<http://bit.ly/299Lwug>).

<sup>21</sup> يعرف كذلك بجيش الفتح.

<sup>22</sup> عربي 21 "جيش الفتح يعود مجدداً وانضمام الحزب التركستاني له" 2 مايو/ أيار 2016  
<http://bit.ly/1XUUp2>؛ زيتون "تشكيلة جديدة لجيش الفتح باستثناء جند الأقصى" 2 مايو/ أيار 2016  
<http://www.zaitonmag.com/?p=13096>).

من هذه الجماعات الست المنضوية تحت لواء الائتلاف:

### "جبهة النصرة"

في أوائل 2012، أنشئت جبهة النصرة على يد القيادي السابق في "تنظيم القاعدة" في العراق، أبو بكر البغدادي، الذي يتزعم تنظيم "الدولة الإسلامية" حالياً. ولا زال السوري أبو محمد الجولاني يقود الجبهة منذ أن عينه أبو بكر البغدادي في هذا المنصب أوائل العام 2012.<sup>23</sup> وأعلن زعيم القاعدة أيمن الظواهري في يونيو/حزيران 2013 أن "جبهة النصرة" تُعد فرعاً "لتنظيم القاعدة" في سوريا وأدان إعلان قيام "تنظيم الدولة الإسلامية" في العراق والشام (داعش) الذي أطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية" لاحقاً.<sup>24</sup> وأعلنت "جبهة النصرة" مسؤولياتها عن أولى هجماتها الانتحارية بتاريخ 6 يناير/كانون الثاني 2012 عندما فجر أحد عناصرها نفسه في العاصمة دمشق موقعاً 26 قتيلاً.<sup>25</sup> ويشكل السوريون الغالبية العظمى من عناصر "جبهة النصرة" على النقيض من تنظيم "الدولة الإسلامية"،<sup>26</sup> وسبق للجبهة وأن شاركت في المعارك ضد قوات النظام والجماعات المسلحة المنافسة التي تعارض النظام وقوات "الحماية الشعبية" في محافظات إدلب وحلب وحمص ودمشق وريفها. وتمتلك الجبهة تواجداً ملموساً في مختلف مناطق محافظة إدلب.

### "حركة أحرار الشام الإسلامية"

تتكون "حركة أحرار الشام الإسلامية" من ائتلاف أربع جماعات مسلحة منفصلة وهي "كتائب أحرار الشام" و"حركة الفجر الإسلامية" و"التقدمي الإسلامي" و"كتائب الإيمان"، وتأسست أوائل العام 2013. وقاد الحركة حسن عبود إلى أن تم اغتياله في 2014،<sup>27</sup> وتتواجد الحركة حالياً في إدلب وحلب ودمشق وحمص وهي منضمة لعدد من غرف العمليات العسكرية المعنية بقتال قوات النظام وتنظيم "الدولة الإسلامية". ويقود الحركة حالياً أبو

<sup>23</sup> بار كادي "إعلان قيام جبهة النصرة في الشرق الأدنى" 24 يناير/كانون الثاني 2012 (<http://bit.ly/27Tu6Ik>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/أيار 2016).

<sup>24</sup> وكالة الأنباء الفرنسية "الظواهري يحل فصيل القاعدة في سوريا" 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، غلوبال بوست (<http://www.globalpost.com/dispatch/news/afp/131108/zawahiri-disbands-main-qaeda-faction-syria-0>). (تمت زيارة الموقع في 10 مايو/أيار 2016).

<sup>25</sup> روث شيرلوك "داخل جبهة النصرة، أكثر الأجنحة تطرفاً في النزاع السوري" 2 ديسمبر/كانون الأول 2012؛ صحيفة التلغراف (<http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9716545/Inside-Jabhat-al-Nusra-the-most-extreme-wing-of-Syrias-struggle.html>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/أيار 2016).

<sup>26</sup> آرون لوند "من هم جنود الدولة الإسلامية؟" 24 أكتوبر/تشرين الأول 2014 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (<http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=57021>)، المركز الدولي لمكافحة الإرهاب "جبهة النصرة" 2016 ([https://www.nctc.gov/site/groups/al\\_nusrah\\_front.html](https://www.nctc.gov/site/groups/al_nusrah_front.html)). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/أيار 2016).

<sup>27</sup> جامعة ستانفورد "خارطة التنظيمات العسكرية: أحرار الشام" نوفمبر/تشرين الثاني 2014 (<http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgi-bin/groups/view/523>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/أيار 2016).



يحي الحموي، وهو سوري الجنسية.<sup>28</sup>

أعلنت الولايات المتحدة في أواسط العام 2013 عن عزمها توفير الدعم العسكري للجماعات المسلحة التي تقاوم قوات النظام السوري وتنظيم الدولة الإسلامية.<sup>29</sup> وعلى ذمة مقالات صادرة عن مؤسسات بحثية وإعلامية في أوائل عام 2014، فلقد قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها وتحديداً فرنسا وقطر والسعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة بتشكيل هيئة تنسيقية عُرفت باسم "قيادة عمليات الشمال" (ويُشار إليها عموماً باسمها المختصر باللغة التركية موم/MOM).<sup>30</sup> ويظهر أن هذه الجهة التنسيقية مسؤولة بشكل رئيسي عن تمحيص الجماعات المسلحة وتنسيق عملية توريد المعاداة وأسلحة الميمنة وغير الميمنة من قبيل الذخائر ورواتب المقاتلين.<sup>31</sup>

ووفق ما افادت به تقارير إعلامية واثنان من المصادر المقربة من قياد الائتلاف، فلقد استلمت سبع جماعات من أصل 31 جماعة مسلحة يتكون الائتلاف منها أسلحة ومعدات غير ممينة من (قيادة عمليات الشمال / MOM) بما في ذلك "الجهة الشامية"، و"الفرقة 16".<sup>32</sup> ويظهر أن "حركة نور الدين زنكي" قد تلقت هي الأخرى دعماً مالياً وعسكرياً من موم<sup>33</sup> قبل أن يتوقف تمويلها في سبتمبر/أيلول 2015 عقب انضمامها لقوات "كتيبة مدينة حلب"

<sup>28</sup> آرون لوند "أبو يحي الحموي: زعيم أحرار الشام الجديد" 12 سبتمبر/أيلول 2015، تعليق بشأن سوريا (<http://www.joshualandis.com/blog/abu-yahia-al-hamawi-ahrar-al-shams-new-leader/>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/أيار 2016).

<sup>29</sup> بول لويس "سوف يحصل ثوار سوريا على أسلحة أمريكية على الرغم من قلق الكونغرس" 23 يوليو/تموز 2013؛ صحيفة الغارديان (<http://www.theguardian.com/world/2013/jul/23/syria-rebels-us-arms-ships-congress>). (تمت زيارة الموقع في 10 مايو/أيار 2016).

<sup>30</sup> ديفيد إيغناشيوس "الحرب التي تخوضها الدول الأجنبية بالوكالة في سوريا تخلق الفوضى" 2 أكتوبر/تشرين الأول 2014، صحيفة الواشنطن بوست (-[https://www.washingtonpost.com/opinions/david-ignatius-foreign-nations-proxy-war-creates-syrian-chaos/2014/10/02/061fb50c-4a7a-11e4-a046-120a8a855cca\\_story.html](https://www.washingtonpost.com/opinions/david-ignatius-foreign-nations-proxy-war-creates-syrian-chaos/2014/10/02/061fb50c-4a7a-11e4-a046-120a8a855cca_story.html)); آدم إينوتوس "فشل مهمة سرية لوكالة المخابرات المركزية بهدف تسليح ثوار سوريا" 26 يناير/كانون الثاني 2015، صحيفة وول ستريت جورنال (<http://www.wsj.com/articles/covert-cia-mission-to-arm-syrian-rebels-goes-awry-1422329582>); مجموعة الأزمات الدولية "نهج جديد في جنوب سوريا" سبتمبر/أيلول 2015

[http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/163-new-approach-in-southern-syria.pdf](http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/163-new-approach-in-southern-syria.pdf)؛ تشارلز ليستر "لماذا يخسر الأسد الحرب" 5 مايو/أيار 2015، معهد بروكنغز (-<http://www.brookings.edu/research/opinions/2015/05/05-assad-losing-syria-lister?cid=00900015020149101US0001-0507>). (تمت زيارة الموقع في 10 مايو/أيار 2016).

<sup>31</sup> آدم إينوتوس "فشل مهمة سرية لوكالة المخابرات المركزية بهدف تسليح ثوار سوريا" 26 يناير/كانون الثاني 2015، صحيفة وول ستريت جورنال (-<http://www.wsj.com/articles/covert-cia-mission-to-arm-syrian-rebels-goes-awry-1422329582>) (تمت زيارة الموقع في 10 مايو/أيار 2016).

<sup>32</sup> كابل أورتون "إلى جانب من تقف أمريكا في حلب؟" 6 مايو/أيار 2016 (، <https://kyleorton1991.wordpress.com/2016/05/06/whose-side-is-america-on-in-aleppo/#more-2533>)؛ عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس/أذار 2016، صحيفة الجمهورية (<http://aljumhuriya.net/33255>)؛ منهل باريش "منظمة العفو الدولية: لا مكان نلجأ إليه: النزوح القسري وهدم المنازل في شمال سوريا" 30 يناير/كانون الثاني 2016، القدس العربي (<http://www.alquds.co.uk/?p=474194>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/أيار 2016).

<sup>33</sup> عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس/أذار 2016، صحيفة الجمهورية (<http://aljumhuriya.net/33255>) (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/أيار 2016).

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

و"حركة الظاهر بيبرس" التي اتُهمت بخطف اثنين من عمال الإغاثة الإيطاليين.<sup>34</sup> وُزِعَ أن "حركة نور الدين زنكي" قد تلقت دعماً مالياً وعسكرياً من تركيا وقطر، وغيرها من دول الخليج، كمكافأة لها على القتال ضد قوات النظام إلى جانب "كتائب الأنصار" و"جيش المجاهدين" منذ عام 2014.<sup>35</sup>

وتفيد تقارير إعلامية بأن كلا من قطر والسعودية وتركيا قد قدمت دعماً عسكرياً ومالياً للجماعات المسلحة المنضوية تحت "لواء ائتلاف فتح حلب".<sup>36</sup>

اعتمد مجلس الأمن في 22 فبراير/ شباط 2014 القرار رقم 2139 الذي يطالب جميع أطراف النزاع بوقف الهجمات على المدنيين والاستخدام العشوائي للأسلحة في المناطق الآهلة بالسكان، وإنهاء ممارسات الاحتجاز التعسفي، والاختطاف، والاختفاء القسري، والتعذيب وغيره ضروب المعاملة السيئة، ورفع الحصار عن المناطق الآهلة بالسكان والسماح بالدخول الآمن والعاجل للمساعدات الإنسانية.<sup>37</sup> وذكر القرار جميع أطراف النزاع بواجباتها المترتبة عليها وفق أحكام القانون الإنساني الدولي والقاضية بضمان حماية المدنيين غير المشاركين في الأعمال العدائية، ولكنه لم يحدد العقوبات التي يجب أن تُفرض بحق الجهات التي لا تمتثل لبنوده، ثم اعتمد مجلس الأمن بعد عام تقريباً القرار رقم 2254 الذي يقر خارطة طريق لعملية السلام، ويساند الأمم المتحدة من خلال تيسير إجراء المحادثات بين الحكومة السورية وقوات المعارضة.<sup>38</sup> وفي فبراير/ شباط 2016، أشرف المبعوث الخاص للأمن العام للأمم المتحدة بشأن سوريا، ستيفان دي مستورا، على تيسير إجراء المحادثات بين الحكومة السورية وممثلين عن المعارضة في جنيف.<sup>39</sup> وأعلن ما لا يقل عن 35 جماعة مسلحة بما فيها بعض من الجماعات

<sup>34</sup> حركة نور الدين زنكي "بيان الإعلان عن اندماج حركة نور الدين زنكي مع كتائب مدينة حلب وحركة الظاهر بيبرس" 16 سبتمبر/ أيلول 2015 (<https://www.youtube.com/watch?v=rlrxKZMuP4g>)؛ منهل باريش "نوار كتائب الشام والجبهة الشامية يشكلون أكبر قوة في حلب مه وصول تعداد قواتهما إلى 7000 مقاتل" 30 يناير/ كانون الثاني 2016، القدس العربي (<http://www.alquds.co.uk/?p=474194>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/ أيار 2016).

<sup>35</sup> عارف حاج يوسف "خارطة الجماعات المسلحة في حلب" 6 مارس/ آذار 2016، صحيفة الجمهورية (<http://aljumhuriya.net/33255>)؛ آرون لوند "جيش المجاهدين في حلب" 8 إبريل/ نيسان 2014، تعليق بشأن سوريا (<http://carnegeiendowment.org/syriaincrisis/?fa=55275>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو/ أيار 2016).

<sup>36</sup> كيم سين غوبتا "تركيا والسعودية تثيران حفيظة الغرب بدعمهما لمتطرفين إسلاميين سبق للولايات المتحدة وأن قامت بقصفهم في سوريا" 12 مايو/ أيار 2015، صحيفة الإندبندنت (<http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/syria-crisis-turkey-and-saudi-arabia-gulf-allies-and-98Army-of-Conquest-E2%80%99.aspx>)؛ غاريت بورتر "حلفاء الخليج وجيش الفتح" 28 مايو/ أيار 2015، الأهرام الأسبوعي (<http://weekly.ahram.org.eg/News/12392/21/Gulf-allies-and-%E2%80%99Army-of-Conquest-E2%80%99.aspx>)؛ غاريت بورتر "فشل أوباما في التحرك بشأن الدعم الذي تقدمه قطر والسعودية لإحدى الجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة" 23 مايو/ أيار 2015، ميدل إيست آي (<http://www.middleeasteye.net/columns/obama-s-fail-saudi-qatari-aid-al-qaeda-affiliate-1176814251>). (تمت زيارة الموقع في 10 مايو/ أيار 2016).

<sup>37</sup> قرار مجلس الأمن رقم 2139 الصادر في 22 فبراير/ شباط 2014 (<http://www.un.org/press/en/2014/sc11292.doc.htm>). (تمت زيارة الموقع في 15 مايو/ أيار 2016).

<sup>38</sup> قرار مجلس الأمن رقم 2254 الصادر في 18 ديسمبر/ كانون الأول 2015 (<http://www.un.org/press/en/2015/sc11292.doc.htm>)؛ [http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s\\_res\\_2254.pdf](http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/s_res_2254.pdf)). (تمت زيارة الموقع في 12 مايو/ أيار 2016).

التي تنشط تحت مظلة ائتلاف الفتح من قبيل "الفرقة 16" عن اعترافها بالقرار 2254 كخارطة طريق لعملية السلام في سوريا، وأعلنت عن دعمها لمبادرات السلام في جنيف. وأرسلت "حركة أحرار الشام الإسلامية"، وغيرها من الجماعات، مندوبين عنها للمشاركة في محادثات جنيف التي توقفت منذ إبريل / نيسان 2016.

وعلاوة على بواعث القلق التي يورد التقرير الحالي تفاصيلها، حرصت منظمة العفو الدولية على توثيق انتهاكات أخرى خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي في حلب ترتكبها الجماعات المسلحة المنضوية تحت "لواء ائتلاف فتح حلب". وتتضمن هذه الانتهاكات شن هجمات خلال فبراير / شباط وإبريل / نيسان 2016 شهدت قصفاً مدفِعياً عشوائياً، واستخدام عبوات ناسفة محلية الصنع تسببت بمقتل أو إصابة نحو 800 مدني يقطنون في حي الشيخ مقصود الخاضع لسيطرة وحدات الحماية الشعبية (YPG) الجناح العسكري للإدارة الذاتية المسيطرة على المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال سوريا.<sup>40</sup> ورحبت منظمة العفو الدولية بالبيان الصادر عن "ائتلاف فتح حلب" خلال مايو / أيار 2016 والذي أكد فيه على التزام الجماعات المسلحة باحترام القانون الإنساني الدولي، وأعلن الائتلاف فيه أيضاً عن عزمه فتح تحقيق في الهجمات المشار إليها، ولكن لم يتم إطلاع المنظمة على أية خطوات تم اتخاذها بهذا الخصوص حتى الآن.<sup>41</sup>

## 2.1 الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة الأخرى

دأبت منظمة العفو الدولية، وغيرها من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان، على التوسع في توثيق الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبتها خلال السنوات الخمس الماضية قوات الحكومة السورية في الكثير من مناطق سوريا بما فيها منطقتي حلب وإدلب. وتضمنت أشكال الانتهاكات تلك عمليات القصف الجوي والمدفعي العشوائية باستخدام أسلحة غير موجهة ذات طاقة انفجارية كبيرة من قبيل البراميل المتفجرة، وممارسات الاحتجاز التعسفي الجماعية والاختفاء القسري والتعذيب المنهجي وغيره من ضروب المعاملة السيئة والإعدامات خارج إطار القضاء وعمليات الحصار المطولة المضروبة على المناطق المدنية.<sup>42</sup> ويُعتقد بأن الآلاف قد قُضوا نحبهم في الحجز.<sup>43</sup>

<sup>39</sup> عكس السير "بيان صادر عن كبرى الجماعات المسلحة في سوريا بشأن حضور محادثات جنيف 1 فبراير / شباط 2016 (<http://bit.ly/22HabbS>). (تمت زيارة الموقع في 11 مايو / أيار 2016).

<sup>40</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "سوريا: جماعات المعارضة المسلحة ترتكب جرائم حرب في مدينة حلب" 13 مايو / أيار 2016 (<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/05/syria-armed-opposition-groups->) committing-war-crimes-in-aleppo-city/).

<sup>41</sup> انظر التعليقات المنشورة عبر موقع تويتر ( ) : (<https://twitter.com/arabthomness/status/731864492527767552>).

<sup>42</sup> انظر تقارير منظمة العفو الدولية "الموت في كل مكان: جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان في حلب" (رقم الوثيقة: MDE 24/1370/2015) (<https://www.amnesty.org/en/press-releases/2016/03/syrian-and-russian-forces-targeting-hospitals-as-a-strategy-of-war/>); المستشفيات ضمن استراتيجيتها العسكرية" 3 مارس / آذار 2016 (<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/1370/2015/en>); "ما بين السجن والقبر: حالات الاختفاء القسري في سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2579/2015) (at ) (<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2579/2015/en/>); "يمكنك أن ترى هياكل عظمية تسير على قدميها في مضايا: روايات مروعة لتفاصيل الحياة تحت الحصار في سوريا" 8 يناير / كانون الثاني 2014 (<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2579/2015/en/>): تقرير منظمة هيومان رايتس

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

وقع قسم من الهجمات غير المشروعة التي شنتها القوات المسلحة الروسية، ووثقتها منظمة العفو الدولية في محافظتي حلب وإدلب خلال الفترة ما بين 30 سبتمبر/ أيلول و29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، وخلفت عشرات القتلى والجرحى بين المدنيين. وجاءت هذه الهجمات على مناطق مدنية استُخدمت فيها أسلحة غير مشروعة من قبيل القنابل العنقودية والأسلحة غير الموجهة، واستهدفت مناطق تقع في محيط المستشفيات أيضاً. وخلصت منظمة العفو الدولية إلى أن تلك الهجمات شكلت انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي، وأنها لربما ترقى إلى مصاف جرائم الحرب.<sup>44</sup> وفي يناير/ كانون الثاني 2016، رفضت الحكومة الروسية نتائج تقرير منظمة العفو الدولية ولكنها لم تبرز أدلة تثبت عدم انتهاكها لقوانين الحرب.<sup>45</sup>

ولقد حرصت منظمة العفو الدولية، وغيرها من المنظمات المعنية بحقوق الإنسان بما فيها لجنة التحقيق الخاصة بسوريا، على توثيق ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان على أيدي التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم "الدولة الإسلامية".<sup>46</sup> وأصدرت لجنة التحقيق أكثر من بيان بخصوص حلب وإدلب خلصت فيها إلى أن مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية" قد ارتكبوا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك تنفيذ حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة بحق مدنيين ومقاتلين أسرى.<sup>47</sup> وفي ديسمبر/ كانون الأول 2013، أصدرت منظمة العفو

ووتش "موت من السماء: الضربات الجوية المتعمدة والعشوائية على المدنيين" إبريل/ نيسان 2013  
<https://www.hrw.org/report/2013/04/10/death-skies/deliberate-and-indiscriminate-air-strikes-civilians>؛  
 "ألوان التعذيب: الاعتقالات التعسفية والتعذيب والاختفاء القسري في سجون سوريا السرية منذ مارس/ آذار 2011" يوليو/ تموز 2012  
<https://www.hrw.org/report/2012/07/03/torture-archipelago-arbitrary-arrests-torture-and-enforced-disappearances-syria>؛  
 لجنة التحقيق الدولية المستقلة الخاصة بالأحداث في الجمهورية العربية السورية "بعيداً عن الأعين: الوفيات في الحجز في الجمهورية العربية السورية" فبراير/ شباط 2016  
<http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-2016-01.pdf> (HRC-31-CRP1\_en.pdf).

<sup>43</sup> تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش "لو تكلم الموتى: الوفيات والتعذيب بالجملة في منشآت الحجز في سوريا" ديسمبر/ كانون الأول 2015  
<https://www.hrw.org/report/2015/12/16/if-dead-could-speak/mass-deaths-and-torture-syria-detention-facilities>.

<sup>44</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "لم تتضرر الأعيان المدنية: إزالة القناع عن بيان روسيا بشأن هجماتها في سوريا" (رقم الوثيقة: ) ديسمبر/ كانون الأول 2015 at  
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/3113/2015/en>.

<sup>45</sup> انظر تقرير منظمة العفو الدولية "العبارات المعتادة والادعاءات الملققة: ردود روسيا على بواعث القلق بشأن هجماتها في سوريا غير مقنعة" 29 يناير/ كانون الثاني 2016  
<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/3296/2016/en/>.

<sup>46</sup> انظر المفوض السامي لحقوق الإنسان "لجنة التحقيق الأممية: ضحايا سوريا يكشفون طريقة استخدام داعش للوحشية والأدلة بطريقة محسوبة" 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014  
<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15295&LangID=E>؛  
 وتقرير منظمة العفو الدولية "عهد الخوف: انتهاكات داعش في الحجز في شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013)  
 24/063/2013 (ديسمبر/ كانون الأول 2013)  
<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/063/2013/en>.

<sup>47</sup> انظر المفوض السامي لحقوق الإنسان "لجنة التحقيق الأممية: ضحايا سوريا يكشفون طريقة استخدام داعش للوحشية والأدلة بطريقة محسوبة" 14 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014  
<http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15295&LangID=E>؛  
 لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأحداث في الجمهورية العربية السورية، مارس/ آذار 2014  
<http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/OralUpdate18March2014.pdf>

21 "لقد كان التعذيب عقاباً لي" مع

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

الدولية تقريراً وثقت فيه الانتهاكات الخطيرة التي ارتكبتها تنظيم "الدولة الإسلامية" في شمال سوريا بما في ذلك ارتكاب عمليات اختطاف واحتجاز تعسفي وتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة والقتل غير المشروع، والتي يرقى البعض منها إلى مصاف جرائم الحرب.<sup>48</sup>

ونشرت منظمة العفو الدولية، في أكتوبر/ تشرين الأول 2015، نتائج بحوثها التي أظهرت أن الإدارة الذاتية في مناطق الغالبية الكردية في شمال سوريا وخصوصاً قوات شرطتها وجناحها العسكري/ قوات الحماية الشعبية، قد ارتكبت انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك ارتكاب جرائم حرب، وذلك من خلال تعمدتها تدمير منازل المدنيين وإجبارهم على النزوح قسراً.<sup>49</sup> ووثقت المنظمة أيضاً في وقت سابق من العام قيام الإدارة الذاتية باحتجاز منتقديها السلميين والمدنيين بشكل تعسفي لاعتقادها بأنهم من المتعاطفين مع تنظيم "الدولة الإسلامية" أو انتمائهم له، ووصلت فترات احتجاز بعضهم دون تهمة أو محاكمة وحرمتهم من حقوقهم الأساسية المتعلقة بالمحاكمات العادلة.<sup>50</sup>

---

(وتقرير نفس اللجنة "بعيداً عن الأعين" فبراير/ شباط 2016  
[http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1\\_en.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1_en.pdf)).

<sup>48</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "عهد الخوف: انتهاكات داعش في الحجز في شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/063/2013) ديسمبر/ كانون الأول 2013  
(<https://www.amnesty.org/en/documents/MDE24/063/2013/en>).

<sup>49</sup> تقرير منظمة العفو الدولية "لا مكان نذهب إليه: النزوح القسري وتدمير المنازل في شمال سوريا" (رقم الوثيقة: MDE 24/2503/2015) أكتوبر/ تشرين الأول 2015  
(<https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2503/2015/en>).

<sup>50</sup> منظمة العفو الدولية "سوريا: الاعتقالات التعسفية والمحاكمات الجائرة تشوه جهود قوات الحماية الشعبية في مكافحة الإرهاب" 7 سبتمبر/ أيلول 2015 (-/syria-abuses) 2015/09  
(<https://www.amnesty.org/en/latest/news/2015/09/syria-abuses/>) (mar-pyd-fight-against-terrorism/).

## 2. حالات الاختطاف

في ظل غياب سلطات الحكومة المحلية، أضحت الجماعات المسلحة من غير الدولة هي الحاكم الفعلي للأحياء والمدن والبلدات التي استولت عليها في محافظتي حلب وإدلب. ووضعت هذه الجماعات يدها على المباني الحكومية من قبيل البلديات والمحاكم وألغت القوانين المعمول بها من لدن الحكومة السورية، وأسست ما بين عامي 2014 و2015، مؤسسات إدارية واستحدثت الأنظمة عدالة مؤقتة مكونة من محاكم ومكاتب ادعاء عام وشكلت قوات شرطة، وأنشأت مراكز حجز بهدف الحيلولة دون انهيار النظام الاجتماعي على حد زعمها، ثم طبقت تفسيراتها الخاصة لأحكام الشريعة بما يكفل تنظيم جميع مناحي الحياة العامة والخاصة وعينت القضاة، وإن كان الكثير منهم يفتقر للخبرة في تطبيق أحكام الشريعة والتعامل معها. وقامت بعض الجماعات المسلحة في إدلب من قبيل جبهة النصرة و"حركة أحرار الشام الإسلامية" بتطبيق تفسيرها المتشدد لأحكام الشريعة، وفرضت تدابير عقابية بحق المخالفين المزعومين.

وتذرعت الجماعات المسلحة بالحيلولة دون احتجاز المدنيين الذين لم يرتكبوا أي جرم كأحد الأسباب وراء إنشاء "المحاكم" في حلب وإدلب. ولكن تشير الحالات التي حرصت منظمة العفو الدولية على توثيقها إلى أن الجماعات المسلحة قد نفذت عمليات اختطاف وحرمان للأشخاص من حريتهم دون أي مسوغ قانوني حتى في ظل النظام شبه القضائي الذي تديره في مناطقها.

ويغطي الفصل الحالي، والذي يليه، 24 حالة شهدت اختطاف مدنيين على أيدي جماعات مسلحة في محافظتي حلب وإدلب خلال الفترة ما بين عامي 2012 و2016. ويغطي الفصل الحالي تفاصيل 19 حالة فيما يركز الفصل الذي يليه على خمس حالات أخرى وردت فيها مزاعم قيام الجماعات المسلحة بتعذيب الضحايا الذين تم اختطافهم. وتشمل قائمة الجماعات المسلحة المتهمه بارتكاب عمليات الاختطاف الواردة كلا من "جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام الإسلامية" من "ائتلاف جيش الفتح" و"الجبهة الشامية"، و"حركة نور الدين زنكي"، و"الفرقة 16" من "ائتلاف فتح حلب". وتتضمن قائمة ضحايا الاختطاف في هذه الحالات 11 ناشطاً في حقوق الإنسان يظهر أنه قد تم استهدافهم جراء انتقادهم لسلوك الجماعات المسلحة، وأفراداً من أقليات تم اختطافهم لا لشيء سوى لاعتبارات تتعلق بداياناتهم أو قومياتهم، وأفراداً بينهم أطفالاً، وأحد عمال الإغاثة الإنسانية اتُهموا بالتعاطف أو العمل مع الحكومة السورية وتنظيم "الدولة الإسلامية". كما تتضمن قائمة الضحايا امرأة واحدة و10 رجالاً وثلاثة صبية. ووفق المعلومات المتوفرة بحوزة منظمة العفو الدولية، فلقد تم احتجاز ضحايا عمليات الاختطاف في معظم الحالات داخل منشآت حجز من قبيل مباني المصانع السابقة ومسكن ومزارع. واعتباراً من 28 يونيو/ حزيران، لا يزال 10 مدنيين من بين 24 مدنياً وثقت منظمة العفو الدولية تفاصيل اختطافهم في عداد المفقودين بينما تم إخلاء سبيل 11 شخصاً تشملهم الحالات التي وثقتها المنظمة.

وتلقت منظمة العفو الدولية النظر إلى أنها على اطلاع بتفاصيل حالات أفراد آخرين تلقوا تهديدات بالاختطاف من الجماعات المسلحة دون أن تنفذ تهديداتها تلك. وأجرت المنظمة مقابلات مع ثلاثة صحفيين وناشطين إعلاميين واثنين من المحامين الذين قالوا إنهم تلقوا تهديدات بالاختطاف من الجماعات المسلحة جراء ما يزاولونه من عمل.

## 1.2 الصحفيون والناشطون الإعلاميون

أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، بوصفها من المنظمات المحلية المعنية برصد الانتهاكات، أن 367 صحفياً وناشطاً إعلامياً قد تعرضوا للاختطاف على أيدي الجماعات المسلحة في محافظتي حلب وإدلب، خلال الفترة الواقعة ما بين أوائل 2012 ويونو/ حزيران 2016. ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي لحالات الاختطاف أكبر من عدد الحالات التي تم إبلاغ منظمات الرصد المحلية ومنظمة العفو الدولية عنها، وذلك خوفاً من تعرض الضحايا وعائلاتهم للانتقام في حال الإبلاغ عن تلك الحالات.

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ستة صحفيين وناشطين إعلاميين أبلغوا عن تعرضهم للاختطاف والاحتجاز على يد إحدى الجماعات المسلحة في حلب أو إدلب قبل أن يتم إخلاء سبيلهم لاحقاً وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2016. وقال خمسة من هؤلاء أنه قد تم احتجازهم في عهدة جبهة النصرة فيما قال سادسهم أنه قد تم احتجازه في مناسبتين بعهدة نور الدين زنكي ومن ثم في عهدة الجبهة الشامية. ويرى هؤلاء الستة أنه قد تم اختطافهم واحتجازهم لا لشيء اقترفوه سوى لقيامهم بالتعبير عن آرائهم عبر مواقع التواصل الاجتماعي والصحف المحلية، وخصوصاً جراء انتقادهم حكم جماعة مسلحة بعينها، والإبلاغ عن المسائل التي تُعد غير مقبولة لها سياسياً أو اجتماعياً. ويظهر أنه قد تم إخلاء سبيل معظمهم على إثر الضغوط التي مورست على الجماعة المسلحة التي كانت تحتفظهم. وقال ثلاثة من الضحايا الذين كانوا محتجزين لدى "جبهة النصرة" أنهم قد تعرضوا للتعذيب (وهم الذين ترد تفاصيل حالاتهم في الفصل التالي). كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع أحد أقارب ناشط إعلامي تم اختطافه من "حركة أحرار الشام"، في مارس/ آذار 2016، ولا يزال في عهدها حتى الآن. وأخبر سبعة صحفيين وناشطين إعلاميين آخرين منظمة العفو الدولية أنهم تلقوا تهديدات بالاختطاف من الجماعات المسلحة، خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2016.

### اختطاف الأشخاص قمعاً لحرية التعبير عن الرأي

وفق ما أفاد به المركز السوري للحرية الصحفية، قامت "القوة التنفيذية التابعة لجيش الفتح" في 7 مارس/ آذار 2016 باختطاف خمسة ناشطين إعلاميين، وإتلاف آلات التصوير والمعدات التي كانت بحوزتهم أثناء مظاهرة سلمية في مدينة إدلب احتجاجاً على الانتهاكات التي ترتكبها الحكومة السورية، ولمناشدة الجماعات المسلحة كي تتوحد فيما بينها.<sup>51</sup> وتفيد التقارير الإعلامية أن "جبهة النصرة" اعتقلت الناشطين لأنهم حملوا علم "الاتلاف الوطني لقوى الثورة" والمعارضة السورية، ورددوا الأناشيد الثورية.

وأخبر "سعد"<sup>52</sup> منظمة العفو الدولية بما يلي بوصفه أحد المحتجين في تلك المظاهرة:

" حالت الضربات الجوية التي تشنها قوات الحكومة على إدلب دون قيامنا بالاحتجاج. ووجدنا في اتفاق وقف إطلاق النار (الذي دخل حيز التنفيذ في 27 فبراير/ شباط 2016) فرصة سانحة للتظاهر، وسُررنا أيما سرور بتمكننا من الهتاف بالأناشيد الثورية مجدداً، ولكننا لم نتوقع أبداً أن تقوم جبهة النصرة

<sup>51</sup> المركز السوري للحرية الصحفية "بيان بشأن الاعتداء على الصحافة واحتجاز صحفيين في إدلب" 8 مارس/ آذار 2016 (<http://bit.ly/1WsKbB7>).

<sup>52</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

بقمع المحتجين. واستمرت المظاهرة قرابة الساعة قبل أن يقوم مقاتلو جبهة النصرة بتفريق المحتجين وتمزيق أعلام الثورة واعتقال خمسة ناشطين لم نعلم مكان تواجدهم على مدار أكثر من 24 ساعة<sup>53</sup>.

وكان "مصطفى"<sup>54</sup> أحد الناشطين الخمسة الذين اختطفتهم "جبهة النصرة" أثناء الاحتجاج. وقال لمنظمة العفو الدولية: "قاموا بتعصيب أعيننا وتم اقتيادنا إلى أحد المنازل وحبسونا في غرفة جميعاً ولم يسمحوا لنا بأن نتصل مع أقاربنا. ولم يقوموا بإحالتنا إلى القاضي ولم يكن سبب اختطافنا واضحاً". ويعتقد "مصطفى" وأصدقاؤه أنه قد تم الإفراج عنهم بعد يومين جراء الضغوط على الجبهة.<sup>55</sup>

وداهم عناصر من "جبهة النصرة" مقر إذاعة راديو فرش<sup>56</sup> في كفرانبل شمال إدلب بتاريخ 10 يناير/ كانون الثاني 2016 واختطفوا اثنين من طاقمها وصادروا بعض المعدات، وأتلفوا بعضها الآخر.<sup>57</sup> وقال شاهدان على الواقعة لمنظمة العفو الدولية أن عناصر الجبهة قد داهموا مقر الإذاعة عقب قيامها بثث موسيقى اعتُبرت غير مقبولة اجتماعياً ومسيئة للإسلام. وأضاف الشهود بأن تلك كانت هي المرة الثانية التي تعتدي فيها "جبهة النصرة" على مقر الإذاعة.

وقال "عماد"<sup>58</sup> أحد الشهود على الاعتداء:

"داهم عدد من مقاتلي جبهة النصرة مكاتب الإذاعة في الساعة 7 صباحاً. وشاهدت سياراتهم التي تحمل شعار الجبهة مطبوعاً على أبوابها، وقاموا بمصادرة وتدمير بعض المعدات وشرعوا بالصراخ قائلين إننا نبث موسيقى غير ملائمة عبر الإذاعة، ولكن كنا نبث أغاني ثورية أو أغاني لفيروز. واعتقلوا اثنين من الموظفين، وظل مكان تواجدهم غير معروف طوال يومين، وتم إخلاء سبيلهم عقب اعترافهم بارتكاب الخطأ المنسوب إليهم. وداومنا على بث الموسيقى ولكن ليس بنفس القدر، حيث أصبحنا أكثر حذراً في عملنا الآن."<sup>59</sup>

<sup>53</sup> مقابلة هاتفية، 25 إبريل / نيسان 2016.

<sup>54</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي

<sup>55</sup> مقابلة عبر الهاتف، 25 إبريل / نيسان 2016.

<sup>56</sup> راجع صفحة الإذاعة عبر موقع فيسبوك (<https://www.facebook.com/Radio.Fresh.90.00FM/?fref=photo>).

<sup>57</sup> راديو نسيم سوريا "مقاتلون من جبهة النصرة يداهمون مقر إذاعة راديو فرش ومركز مزايا النسائي والمركز الإعلامي في كفرانبل ويهينون الناشطين ويضربونهم" 18 يناير/ كانون الثاني 2015 (<http://www.nasaem-299>); صحيفة السفير "جبهة النصرة تعتقل ناشطين إعلاميين في إدلب" 10 يناير/ كانون الثاني 2016. (<http://assafir.com/Windows/PrintArticle.aspx?ChannelID=5&ArticleID=465943&ref=ArticleFoot>).

<sup>58</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>59</sup> مقابلة هاتفية، 19 إبريل / نيسان 2016.



وتعرض الناشط الإعلامي فايز داغم للاختطاف بتاريخ 22 مارس / آذار 2016 على يد "حركة أحرار الشام" في معرة النعمان الواقعة في شمال محافظة إدلب. وأخبر أحد أقاربه منظمة العفو الدولية أنه قد تعرض للاختطاف عقب انتقاده الجماعات المسلحة في إدلب على صفحته في موقع فيسبوك، وأفاد أنه لا يزال محتجزاً لدى "حركة أحرار الشام" في معبر باب الهوى الحدودي. وقال قريبه:

"زاد فايز في الأشهر القليلة الماضية من حدة انتقاده للجماعات المسلحة، وخصوصاً جيش الفتح. واتهم الجماعات المسلحة بالفساد في عملها في مجال توفير المساعدات الإنسانية. ولم نعلم بادئ الأمر من هي الجهة التي أخذته، ولكن سرعان ما علمنا عن طريق شخص أٌخلى سبيله مؤخراً من مركز الحجز في باب الهوى أن فايز محتجز هناك أيضاً. ولم تسمح حركة أحرار الشام لعائلته بزيارته، ورفضت الإفصاح عن سبب اعتقاله لديها".<sup>60</sup>

وأخبر ناشطون في حلب منظمة العفو الدولية أن الجماعات المسلحة التي وصفوها "بالمعتدلة" من حيث أنها لا تتشدد في تطبيق أحكام الشريعة على حد قولهم، تسمح نوعاً ما بدرجة محدودة من حرية التعبير عن الرأي طالما أحجم الناشطون عن انتقاد سلوكيات الجماعة علناً. وقال "لؤي"<sup>61</sup> الناشط الإعلامي الذي يبلغ عن انتهاكات قوات النظام بشكل أساسي أن "حركة نور الدين زنكي" و"الجبهة الشامية" قد اختطفتاه في مناسبتين مختلفتين خلال 2015 لقيامه بانتقادهما. وروى لمنظمة العفو الدولية تفاصيل محنته تلك قائلاً:

"أصبحت ناشطاً إعلامياً منذ أربع سنوات، وكرست كل وقتي لتوثيق الانتهاكات، ولا يمكنني أن أشيخ ببصري عن الحكم الظالم لبعض الجماعات المسلحة أو أسكت عن قضايا مثل الفساد. وقمت بالتعبير عن رأي بشأن اثنتين من الجماعات على موقع فيسبوك، فكانت النتيجة هي تعرضي للاختطاف مرتين لمدة بضعة أيام في كل مرة وفي موقعين مختلفين. ولم يتم اقتيادي إلى مراكز الحجز التابعة للجماعتين، ولكن تم إيداعي في منزلين مختلفين. وكان بوسعي اثناء احتجازي لدى حركة نور الدين زنكي أن أسمع عبر الجدران أصوات رجال يتعرضون للتعذيب، ولكنني لم أشاهدهم كوني كنت معصوب العينين. ولم تسمح لي الجماعتان بالاتصال بأهلي وتم الإفراج عني بعض ضغط الرأي العام، واضطرت أن أتعهد لهم بأن أتوقف عن انتقادهم، وهذا ما فعلته لأنني كنت أخشى ألا يفرجوا عني على قيد الحياة في المرة القادمة التي أتعرض فيها للاختطاف على أيديهم، حيث لم يقوموا بإجالتني إلى القاضي ولم يجرؤوا تحقيقاً البتة".<sup>62</sup>

#### التهديدات والرقابة

أفادت نقابة الصحفيين السوريين أن "جبهة النصر" و"حركة أحرار الشام" قد أقدمتا في يناير/ كانون الثاني 2015 على مصادرة أعداد من الصحف المحلية وإحراقها؛ لأنها أدانت الهجوم الذي استهدف صحيفة شارلي إيبدو

<sup>60</sup> مقابلة هاتفية، 20 إبريل / نيسان 2016.

<sup>61</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>62</sup> مقابلة هاتفية، 18 مايو / أيار 2016.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

الفرنسية الساخرة في باريس بتاريخ 7 يناير / كانون الثاني 2015.<sup>63</sup> وتتضمن قائمة هذه الصحف التي تُطبع في تركيا وتوزع داخل سوريا من قبل الشبكة السورية للصحافة المطبوعة الصحف التالية: عناب بلدي وسوريتنا وصدى الشام. وأكد صحفيون في صحيفتي عناب بلدي وسوريتنا والشبكة السورية لمنظمة العفو الدولية أن حركة أحرار الشام التي تسيطر على معبر باب الهوى قد شددت منذ حادثة عام 2015 من القيود المتعلقة بدخول بعض الأعداد من الصحف كونها اعتبرت مسيئة للإسلام.

وأوضح أحد الصحفيين العاملين في صحيفة عناب بلدي الوضع قائلاً:

"نواجه ثلاث مشكلات على النحو الآتي: منع حركة أحرار الشام الصحف من دخول سوريا لأنها تتضمن معلومات تُعتبر مسيئة للإسلام والمجاهدين؛ ونقاط التفتيش التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الأخرى وتصادر الصحف حتى بعد أن تسمح حركة أحرار الشام بدخولها؛ والاعتداءات على صحفيينا وموزعينا. واضطّرنا في 2015 إلى سحب العشرات من موظفينا من إدلب وحلب عقب تلقيهم تهديدات بالاختطاف والقتل. ولقد تحسن الوضع بشكك طفيف خلال الأشهر الليلة الماضية، ولكن لا زالت القيود مفروضة علينا"<sup>64</sup>.

وأخبرنا صحفي آخر يعمل في صحيفة سوريتنا أن موزعي الصحيفة وصحفيها قد تلقوا تهديدات بالاختطاف نهاية عام 2015. وقال الصحفي: "أوقفنا توزيع الصحيفة في إدلب وحلب مدة ثمانية أشهر خوفاً من استهداف موظفينا، ولكن استأنفنا التوزيع الآن بعد أن قررنا عدم نشر أي مواضيع قد يرى البعض فيها إساءة للإسلام أو الجماعات المسلحة"<sup>65</sup>.

وقال ثلاثة ناشطين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أنهم تلقوا تهديدات شفوية وكتابية من "جبهة النصر" و"الجبهة الشامية" و"حركة نور الدين زنكي" لقيامهم بانتقاد هذه الجماعات على موقع فيسبوك. وتلقى ناشطان إعلاميان من حلب تهديدات شفوية من عناصر "الجبهة الشامية" و"حركة نور الدين زنكي" أواسط عام 2015، وذلك على خلفية اتهامهما للجماعات المسلحة بالفساد على موقع فيسبوك.<sup>66</sup>

ويبلغ الناشط الإعلامي "عيسى"<sup>67</sup> 24 عاماً من العمر، وأخبر منظمة العفو الدولية بما يلي:

"كنت أعمل كناشط إعلامي من قبل أن تفقد الحكومة سيطرتها على إدلب، وكنت أحد الذين احتفوا بهزيمة النظام هناك. وكانت حياتنا قبل تشكيل جيش الفتح تخضع لحكم جبهة النصر وغيرها من

<sup>63</sup> نقابة الصحفيين السوريين " بيان القنابة بشأن حظر توزيع الصحف في المناطق المحررة... وإدانة معاودة نشر الرسومات المسيئة " 20 يناير / كانون الثاني 2015 (<http://bit.ly/25HDgsM>). (تمت زيارة الموقع في 13 مايو/أيار 2016)

<sup>64</sup> مقابلة هاتفية، 18 مايو / أيار 2016.

<sup>65</sup> مقابلة هاتفية، 19 مايو / أيار 2016.

<sup>66</sup> مقابلة هاتفية، 20 مايو / أيار 2016.

<sup>67</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

الجماعات المسلحة، إنهم يتحكمون بما نقول أو لا نقول، فالمرء مخير بين الموافقة على قواعدهم وسياساتهم الاجتماعية أو الاختفاء. ولقد تلقيت خلال السنتين الماضيتين تهديدات في ثلاث مناسبات من جبهة النصرة لمجرد انتقادي حكمها عبر موقع فيسبوك. ووصلتني التهديدات عن طريق أصدقاء سابقين لي انضموا إلى صفوف الجماعتين. وأخذت التهديدات على محمل الجد وتوقفت عن نشر أي شيء على فيسبوك من شأنه يعرضني للخطر. وإن القوة التي تمنعك من الكلام هي أشبه ما تكون بمن يحاول أن يخنقك بوسادة.<sup>68</sup>

## 2.2 المحامون والناشطون السياسيون وآخرون غيرهم

تعرض المحامون والناشطون السياسيون وعمال الإغاثة، رجالاً ونساءً، لهجمات انتقامية من الجماعات المسلحة على خلفية تتعلق بأنشطتهم ومعتقداتهم الدينية وآرائهم السياسية المفترضة.

وأجرت منظمة العفو الدولية مع ثلاثة محامين واثنين من الناشطين السياسيين وأحد عمال الإغاثة، وأبلغ هؤلاء جميعاً عن تعرضهم للاختطاف والاحتجاز على يد إحدى الجماعات المسلحة في حلب أو إدلب قبل أن يتم إخلاء سبيلهم لاحقاً وذلك خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2016. وذكر اثنان منهم أنها قد احتُجزا لدى "جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام"، فيما قال أحدهم أنه احتُجز لدى "حركة نور الدين زنكي"، وقال الاثنان الباقيان أنهما احتُجزا لدى "الجبهة الشامية". وقال الناشط السياسي الذي اختُطف على يد "جبهة النصرة" وعامل الإغاثة الذي اختُطف على يد "حركة نور الدين زنكي" أنهما قد تعرضا للتعذيب (وترد تفاصيل قضيتهما في الفصل التالي من التقرير). وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أفراد عائلة اثنين من سكان إدلب تم اختطافهما أوائل عام 2016 بتهمة مخالفة تعليمات "جبهة النصرة" وأنظمتها التي تحظر على المدنيين مثلاً التدخين واحتساء الكحول وبيعه ومغادرة منازلهم بعد ساعة معينة. ولا زال الثلاثة في عداد المفقودين اعتباراً من 28 يونيو/ حزيران 2016. أخبر محامي رابع منظمة العفو الدولية أنه تلقى تهديداً بالاختطاف من إحدى الجماعات المسلحة أوائل العام 2016.

ويظهر أن استهداف المحامين الأربعة بالاختطاف أو التهديد به قد جاء على خلفية معارضتهم للتعذيب في "المحاكم" التي تديرها "جبهة النصرة" و"الجبهة الشامية" في حلب وإدلب، أو لمجرد انتقادهم لحكم الجماعتين عموماً. وقال محاميان من حلب لمنظمة العفو الدولية أنهما أقدماً علناً أوائل عام 2016 على انتقاد عدم كفاءة قضاة محكمة تديرها "الجبهة الشامية"، فتم تهديد أحدهما شفويًا بأن "يختفي" فيما تم تهديد الآخر بالاختطاف بضعة أيام لدى قوات "الجبهة الشامية".<sup>69</sup> وتم إخلاء سبيل المحامي الآخر عقب تعهده بعدم التدخل بشؤون المحكمة أو الحديث عنها أمام العامة.

وقال المحامي الثالث الذي تحدثت المنظمة معه أنه تعرض للاختطاف أواسط عام 2015 وتم احتجازه في مرفق للحجز تديرها "الجبهة الشامية" في مدينة حلب.<sup>70</sup> ورفض المحامي الإفصاح عن السبب وراء حادثة اختطافه

<sup>68</sup> مقابلة هاتفية، 24 مايو/ أيار 2016.

<sup>69</sup> مقابلة هاتفية، 17 مايو/ أيار 2016.

<sup>70</sup> مقابلة هاتفية، 16 مايو/ أيار 2016.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

خوفاً من الانتقام، ولكن قال أحد المحتجزين السابقين في نفس المرفق، وتحدث المنظمة معه أيضاً، إنه التقى بالمحامي فيها وعلم أنه اختطف لمعارضته استخدام التعذيب في مركز الحجز الذي تديره المحكمة التابعة "للجبهة الشامية"<sup>71</sup>.

وتم استهداف المحامي الرابع الذي يقيم في محافظة إدلب لنفس الأسباب. وقال "باسل"<sup>72</sup> في مقابلة له مع منظمة العفو الدولية أنه تم اختطافه، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، أثناء تواجده في منزله بمعرة النعمان جراء انتقاده "جبهة النصرة" عبر موقع فيسبوك. وأضاف قائلاً:

"لا تعرف جبهة النصرة ما هي الشريعة، فهم يعتقدون أنها تقتصر على وجوب ارتداء النساء للحجاب وامتناع الرجال عن احتساء الكحول. ولقد سررت كثيراً لخلصنا من حكم النظام السوري الظالم، ولكن أصبح الوضع أكثر سوءاً الآن. وقمت بتوجيه انتقادات علنية لجبهة النصرة عبر موقع فيسبوك واتهمتها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أسوأ من تلك التي ارتكبتها النظام. واقتادني أكثر من خمسة من عناصر جبهة النصرة من بيتي في اليوم التالي، حيث قاموا بسحبي إلى سيارتهم وأخبروني عنم يكونون. وتم تعصيب عيناى مدة أكثر من 30 دقيقة إلى أن وصلنا إلى أحد المنازل المهجورة، وتم احتجازي في غرفة مدة 10 أيام، ولم تظهر عليه ملامح منشأة للحجز. وأخبرني المحقق أنني لست محامياً لأنني أجهل الشريعة، وهذا مجانِبٌ للصواب، وأخبرني أنني مخير بين التخلي عن مهنتي أو عدم رؤية عائلتي مجدداً. ورفضت بادئ الأمر، ولكنني قبلت بالعرض بعد عشرة أيام عقب سماعي لصراخ الرجال. وغادرت سوريا بمجرد أن تم إخلاء سبيلي"<sup>73</sup>.

وسبق للناشطة السياسية "لينا"<sup>74</sup> وأن احتجزت لدى النظام. وأخبرت منظمة العفو الدولية أنها اختطفت بتاريخ 15 إبريل/ نيسان 2014، واحتجزت طيلة ثمانية أيام في مركز الحجز بمعبر باب الهوى الحدودي الذي تديره "حركة أحرار الشام الإسلامية". ووصفت "لينا" تجربتها قائلةً:

"كنت في طريقي إلى تركيا بعد إطلاق سراحي من الحجز لدى الحكومة السورية، وتم احتجازي عند معبر باب الهوى رفقة اثنتين من صديقاتي لعدم ارتدائنا الحجاب، واقتادني عناصر حركة أحرار الشام إلى غرفة التحقيق وحدي تلك الليلة. وسألني المحقق عن أنشطتي أثناء الثورة، وأخبرني أنه لن يتم إخلاء سبيلي نظراً لاشتباهه بوجود صلات لي مع النظام السوري؛ على الرغم من أنني قد قلت له أنه قد جرى إطلاق سراحي للتو من الحجز لدى أجهزة النظام. وقاموا بإخلاء سبيل صديقتي وأبقوا علي أنا في الحجز، ولقد عاملني الحرس بشكل جيد، ولكن المحقق كان وقحاً جداً معي، حيث اعتاد أن يوقظني ليلاً في بعض الأحيان كي يستجوبني بشأن حياتي الشخصية. وأجبرني على لبس الحجاب والنقاب، وأحضروا رجل دين وطلبوا مني أن أركع كي أعترف بسوء أفعالي. وهددني المحقق مراراً بأن يتم

<sup>71</sup> مقابلة هاتفية، 15 مايو/ أيار 2016.

<sup>72</sup> تم إخفاء اسمها الحقيقي.

<sup>73</sup> مقابلة هاتفية، 20 إبريل/ نيسان 2016.

<sup>74</sup> تم إخفاء اسمها الحقيقي.

إخضاعاً لفحص إثبات العذرية. وتم إيداعي في زنزانة وحدي إلى أن أحضروا فتاة من السلمية (بمحافظة حماه) تنتمي إلى الطائفة الإسماعيلية ومكثت معي داخل الزنزانة مدة ساعتين. ولم يُسمح لي بأن أتحدث معها، واحضروا قاضياً شرعياً قبل يوم من إخلاء سبيلي، وأوعز بالإفراج عني بتاريخ 23 إبريل/ نيسان 2014 نظراً لعدم وجود قضية ضدي. ولم يُسمح لي بالاستحمام طوال فترة احتجازي.<sup>75</sup>

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع قريبة رجلين اختُطفا على أيدي جبهة النصرة أوائل عام 2016 في طريق عودتهما إلى منزليهما في محافظة إدلب. وأوضحت "حسناً"<sup>76</sup> أنهما قد قررا العودة إلى منزليهما للاطمئنان على مقتنياتها بعد فرارهما أواسط عام 2014. وقالت حسناً:

"فر اثنان من أقاربي من إدلب أواسط عام 2014 هرباً من الضربات الجوية، واصطحبا معهما عائلتيهما إلى تركيا حيث يقيمان في أحد المخيمات هناك. وقررا أوائل 2016 العودة إلى مدينتهما والاطمئنان على منزليهما المتجاورين، واتصلا بنا لدى وصولهما وقالوا أن المنزلين لم يتعرضا للتدمير، وحاولنا الاتصال بهم في اليوم التالي، ولكن كان هاتفاهما مغلقين، فاتصلنا بجارهما الذي قال لنا أن مقاتلي جبهة النصرة قد احتجزوهما خلال الليل. ولا أعلم لماذا عساهم يقومون باحتجازهما، فهما مسنان في الستينيات من العمر، ولم يسبق وأن واجها مشاكل مع أحد في المنطقة. وأخبرني جارنا أن جبهة النصرة تشتهر بشكل كبير بمن يعودون إلى منازلهم بعد أن يمضوا أكثر من سنة بعيدين عنها. وعليه، فلقد تم اختطاف جار آخر لنا بعد عودته إلى منزله. وعلمنا في مايو/ أيار أنه قد تمت إحالتهم إلى محكمة بيت العدل في سلقين ولكن لا نعرف ماذا حل بهما بعد ذلك. وأرادت زوجة أحدهما أن تتوجه إلى المحكمة للسؤال عنهما ولكنها خافت أن يتم احتجازها هي أيضاً."<sup>77</sup>

ولا زال الرجلان في عداد المفقودين اعتباراً من 28 يونيو/ حزيران.

## المحاكم التي تديرها الجماعات المسلحة في محافظتي حلب وإدلب

تم في يوليو/ تموز 2015 دمج جميع المحاكم التي أسستها الجماعات المسلحة في مدينة حلب، وباقي مناطق المحافظة تحت مظلة جهة واحدة هي "مجلس القضاء الأعلى".<sup>78</sup> وأفاد محامون أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أن عدداً من الجماعات المسلحة، بما فيها "حركة نور الدين زنكي" و"الفرقة 16"، قد اعترفت بهذا المجلس الجديد بصفته السلطة القضائية الوحيدة في محافظة حلب. وأضاف هؤلاء المحامون أن المجلس قد نجح في منع الجماعات المسلحة من التأثير على شؤون المحاكم، وفرض سيطرته اعتباراً من يونيو/ حزيران 2016 على المحكمة المركزية في حي الأنصاري بمدينة حلب وفروعها الأربعة في باقي مناطق المحافظة، وخصوصاً تلك المتواجدة في بلدات اعزاز والقاسمية وكفرمها والأثارب. وأخبر نائب مدير "مجلس القضاء الأعلى" منظمة العفو الدولية أن

<sup>75</sup> مقابلة في تركيا، 14 ديسمبر/ كانون الأول 2015

<sup>76</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>77</sup> مقابلة هاتفية، 8 مايو/ أيار 2016

<sup>78</sup> محمد أديب، "تقرير عن مجلس القضاء الأعلى بنيته و نظامه وأهدافه"، 31 يوليو/ تموز 2015 (<https://www.youtube.com/watch?v=uXVgXl2LRtI>), (تمت زيارة الموقع في 12 مايو/ أيار 2016)

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

"الجيش السوري الحر" هو السلطة المسؤولة عن تنفيذ مذكرات التوقيف التي يصدرها مكتب المدعي العام الذي تم استحداثه عقب تأسيس المجلس.<sup>79</sup> وأضاف أن صلاحيات المجلس تغطي فقط القضايا غير المتعلقة بالنزاع مثل القتل والسطو والمنازعات المتعلقة بالعقارات.

وأسست الجبهة الشامية، في فبراير/ شباط 2015، محكمتها الخاصة بها في مدينة حلب دون أن تجعلها خاضعة لإشراف مجلس القضاء الأعلى، كما تدير الجبهة شرطتها الخاصة بها، والتي تطلق عليها اسم "جهاز الأمن". وتختص المحكمة في القضايا المتعلقة بعناصر القوات السورية المسلحة والجماعات المسلحة من جانب، والقضايا المتعلقة بالمدينين من جانب آخر. ووفق ما افاد به اثنان من عناصر هيئة المحكمة، يتم تنفيذ مذكرات التوقيف الصادرة عن مكتب المدعي العام من خلال "جهاز الأمن (الشرطة)" وقوامه عناصر ينتمون "للجبهة الشامية" ويمتلك فروعاً في مدينة حلب ومناطق أخرى من المحافظة، أو من خلال شرطة سوريا الحرة.<sup>80</sup> ويتم نقل الموقوفين خارج مدينة حلب إلى المحكمة داخل المدينة بغية مقاضاتهم.<sup>81</sup>

ويدير مجلس القضاء الأعلى مركزاً للحجز يقع على مقربة من موقع المحكمة المركزية، بينما تدير "الجبهة الشامية" مركزاً آخرأً خاصاً بها يقع داخل مقرها.

وأسست "جبهة النصر" في عام 2014 "محكمة" أطلق عليها اسم "بيت العدل" في عددٍ من بلدات محافظة إدلب بما في ذلك حارم وسراقب وسلقين. وفي 2015، أسست حركة أحرار الشام هيئة الدعوة والإرشاد في محافظة إدلب تضم تحت مظلتها "سلطة قضائية"<sup>82</sup> تدير محاكم شرعية في مدينة إدلب وباقي أرجاء المحافظة بما في ذلك معبر باب الهوى الحدودي.

## التشريعات

تطبق المحاكم التي يديرها مجلس القضاء الأعلى و"الجبهة الشامية في حلب" وبيت العدل في إدلب نصوص وأحكام القانون العربي الموحد (للأحكام الجزائية)، وهو عبارة عن مجموعة من النصوص القانونية المستندة إلى أحكام الشريعة سبق لجامعة الدول العربية وأن أقرتها ما بين عامي 1988 و1996 دون أن يُصار إلى تطبيقها في أي بلد عربي إلى أن اندلعت الانتفاضة السورية. وتتضمن العقوبات التي ترد في القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية عقوبات بدنية من قبيل الرجم وقطع اليد والجلد في جرائم الحدود.<sup>83</sup> ولكن اتفق المجلس ومحكمة

<sup>79</sup>مقابلة هاتفية، 10 مايو/ أيار 2016.

<sup>80</sup>مقابلة هاتفية، 30 مايو/ أيار 2016.

<sup>81</sup>مقابلة هاتفية، 30 مايو/ أيار 2016.

<sup>82</sup> راديو الكل "إعادة هيكلة مكتب أحرار الشام وتشكيل سلطة قضائية تابعة للحركة" 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 (<http://bit.ly/211cK70>). (تمت زيارة الموقع في 12 مايو/ أيار 2016)

<sup>83</sup> ولاية كل مين إيدو إلو "ملخص الوثيقة: القانون العربي الموحد - دراسة وتقييم من منظمة الشام الإسلامية" 5 ديسمبر/ كانون الأول 2014 (<https://wilayatnowhere.wordpress.com/2014/12/05/document-summary-the-unified-arab-code-a-study-and-assessment-by-the-islamic-sham-organization>) (تمت زيارة الموقع في 12 مايو/ أيار 2016)

"الجبهة الشامية" على عدم تطبيق الحدود وقت الحرب وفق مبادئ الشريعة في هذا السياق. وأفاد محامي شارك في تدريب مسؤولين في محكمة بيت العدل أن "جبهة النصرة" قد عينت قضاة يفتقرون للمؤهلات اللازمة لتطبيق نصوص وأحكام القانون العربي الموحد دون أن يردعهم ذلك عن تطبيق الحدود. وأضاف أن الأحكام الصادرة عن بيت العدل في بعض القضايا تستند إلى التفسير المتشدد الذي يأخذ به القاضي لأحكام الشريعة، وأنها كانت غير متسقة مع أحكام القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية.

## 3.2 الأطفال

يظهر أن ظاهرة اختطاف الأطفال قد تزايدت في سوريا منذ عام 2014، وخصوصاً على أيدي تنظيم "الدولة الإسلامية"<sup>84</sup>، وذلك وفق ما أورده الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة. وتمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق واقعتي اختطاف حركة أحرار الشام لاثنتين من الصبية، وثالث على أيدي "جبهة النصرة" خلال الفترة ما بين 2012 و2015، وذلك على الرغم من شح المعلومات المتعلقة باختطاف الأطفال على أيدي الجماعات المسلحة في المناطق التي تسيطر عليها في محافظتي حلب وإدلب،

ووصف "أحمد"<sup>85</sup> لمنظمة العفو الدولية تفاصيل تعرض ابنه البالغ من العمر 14 عاماً للاختطاف على أيدي "حركة أحرار الشام" بتاريخ 14 ديسمبر/ كانون الأول 2015 أثناء مروره بنقطة تفتيش في معبر باب الهوى الحدودي متوجهاً لزيارة شمال من محافظة إدلب. ولا زال الفتى في عداد المفقودين اعتباراً من 28 يونيو/ حزيران. وقال والد أحمد:

"غادرنا إدلب، أوائل عام 2014، هرباً من الضربات الجوية، وحطت بنا الرحال في أحد المخيمات في أنطاكية بتركيا. ولا تتوفر مدارس في تلك المخيمات، ولم يكن معنا مال لتغطية تكاليف المواصلات كي يلتحق ابني بمدرسة خارج المخيم. واعتري ابني الملل الشديد، واشتكى الحنين إلى سوريا، فسمحت له بالعودة وزيارة جده وجدته اللذان يقيمان في شمال محافظة إدلب. ورافقه في رحلة العودة اثنان من أصدقائي الثقات يقيمان في نفس المخيم بأنطاكية وتوجها عائدين إلى مدينة إدلب، وغادروا المخيم في الصباح الباكر، وسرعان ما تلقيت اتصالاً هاتفياً بعد بضع ساعات يخبرني صديقي فيه أن حركة أحرار الشام قد احتجزت ابني وصديقنا الآخر عند نقطة تفتيش معبر باب الهوى. وطلبت من صديقي أن يتوجه إلى مركز الحجز في باب الهوى عليه يعرف ما حصل، ولكنه كان خائفاً جداً. وأما أنا فلم أعلم ما ينبغي علي فعله، وكنت خائفاً أيضاً من أتوجه إلى معبر باب الهوى. وأخلي سبيل صديقنا الآخر بعد أربعين يوماً، وأخبرني أن ابني محتجز في إحدى زنازين الحبس الانفرادي، وأنه يعاني من الهلوسة كونه مُنع من التعرض لأشعة الشمس لفترة طويلة جداً. ولم تصلني معلومات بشأنه منذ ذلك الحين."<sup>86</sup>

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع رجل احتُجز رفقة نجل أحمد. وقال الرجل:

<sup>84</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة "تقرير المبعوث الخاص للأمين العام حول الأطفال والنزاعات المسلحة" يونيو/ حزيران 2015 (S/2015/409) at [http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-\(CF6E4FF96FF9%7D/s\\_2015\\_409.pdf](http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-(CF6E4FF96FF9%7D/s_2015_409.pdf).

<sup>85</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>86</sup> مقابلة هاتفية، 16 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

"لم يطلعونا على سبب احتجازهم لنا، واتهموا الطفل بأنه أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن ذلك ليس حقيقياً. وهو يقيم في تركيا وظل خارج سوريا فترة طويلة، ولقد شاهدته قبل أسبوع من إخلاء سبيلي عندما مررت بجانب زنزانته مصادفة كونه كان محتجزاً في زنزانة الحبس الانفرادي. شاهدته وهو يتحدث مع نفسه ويصرخ ويبكي، وأخبرني حارس السجن بكل زُهو أن الفتى يعاني من الهلوسة، لأنه لم يتعرض لأشعة الشمس أو يستنشق هواء عليلاً منذ إلقاء القبض عليه. وصفعني الحارس على وجهي عندما سألته إن كان سوف يتم إطلاق سراح الصبي، وقال لي بأن أتابع طريقي. وشاهدت أكثر من 10 صبية محتجزين بلا مرافق بالغ في معبر باب الهوى، حيث كانوا يحتجزون في نفس الزنازين مع المحتجزين البالغين."<sup>87</sup>

ووثقت منظمة العفو الدولية حالة أخرى شهدت تعرض فتى يبلغ من العمر 16 عاماً للاختطاف من بلدة شمال حلب في أوائل يوليو / تموز 2012 على أيدي عناصر من "سرايا أبو عماره"، على ما يبدو، وهي إحدى الجماعات المسلحة التي اندمجت مع حركة أحرار الشام في نهاية 2012. وأخبر أحد أقارب الفتى منظمة العفو الدولية أنه قد تم اختطافه من منزل صديقه بعد انتهاء الدوام المدرسي. وقال قريب الفتى:

"اتصل عناصر من سرايا أبو عماره بوالدة الفتى وأخبروها بأن ابنها في عهدهم، وقاموا بضربه أثناء حديثه معها. ووصلتنا منذ ذلك الحين رسائل متضاربة حول مكان تواجده، حيث حدث انقسام داخل الحركة، وانضم بعض عناصرها إلى كتائب التوحيد فيما انضم آخرون "لحركة أحرار الشام". واستفسرنا من كلتا الحركتين عن الفتى ولكنهما قالتا إنه ليس في عهدهما. وفقدنا الأمل، وأعتقد أنه استهدف لأن أسرته تقيم في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام في حلب ولكن مدرسته تقع في الجانب الذي تسطر عليه المعارضة في المدينة. ولم نتوقع أبداً أن يتم استهداف الفتى."<sup>88</sup>

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع فتى يبلغ من العمر 15 عاماً تعرض للاختطاف على يد إحدى الجماعات المسلحة يُعتقد أنها جبهة النصرة في شمال محافظة إدلب أوائل العام 2014 وقامت باحتجازه طوال ثلاثة أيام. وأخبر منظمة العفو الدولية أن الجماعة المسلحة اختطفته أثناء لعبه في الشارع مع أصدقائه،<sup>89</sup> مضيفاً أنه قد تم احتجازه في مبنى مهجور طيلة ثلاثة أيام وجرى تعصيب عينيه، ومنوهاً أنه لم يتعرض للضرب أو سوء المعاملة بخلاف ذلك. وشرح والد الصبي لمنظمة العفو الدولية أنه قد تم اختطاف ابنه من أجل الضغط عليه للانضمام إلى صفوف الجماعة المسلحة. وقال والد الفتى:

"مارست جبهة النصرة ضغوطاً على الرجال كي ينضموا إلى صفوفها، وأجبرت حتى المعارضين لها على الانضمام، وغادر أصدقاؤني إلى تركيا خوفاً من الجبهة. وتواريت أنا عن الأنظار إلى أن أخبرتني زوجتي أنهم قد اختطفوا ولدي. وأيقنت أنها جبهة النصرة لأنها الجماعة المسيطرة على القرية، وقلت لهم أنني

<sup>87</sup> مقابلة هاتفية، 5 مايو / أيار 2016.

<sup>88</sup> مقابلة هاتفية، 5 إبريل / نيسان 2016.

<sup>89</sup> مقابلة هاتفية، 16 إبريل / نيسان 2016.



سوف أنضم إليهم لو أفرجوا عن ابني. وقاموا بإخلاء سبيله في اليوم التالي ولكنني سارعت بالفرار رفقة أسرتي إلى تركيا.<sup>90</sup>

## 4.2 الأقليات

استهدفت الجماعات المسلحة المنضوية تحت "لواء ائتلاف فتح حلب" سكان حي الشيخ مقصود ذي الغالبية الكردية في حلب. وتحاصر المنطقة من الغرب والشمال الفرقة 16 منذ عام 2015.<sup>91</sup> وفي العام التالي، قام أحد العاملين في المستشفى الميداني في الشيخ مقصود بتزويد منظمة العفو الدولية بأسماء 25 مديناً تم اختطافهم من "الفرقة 16" ما بين عامي 2012 و2016. وأخبر الرجل المنظمة بما يلي:

"يُضطر سكان حي الشيخ مقصود للمرور عبر أحياء مدينة حلب التي تقع تحت سيطرة الفرقة 16 من أجل الوصول إلى عفرين (وهي بلدة تسكنها غالبية كردية في شمال محافظة حلب). وتعرض الكثير من الناس للاختطاف ما بين عامي 2013 و2015 مما حدى بالباقيين التوقف عن المجازفة ومحاولة المرور. وتم فتح مسار جديد باتجاه عفرين من حي الشيخ مقصود عقب استعادة قوات النظام سيطرتها على أجزاء من شمال محافظة حلب في 2016."<sup>92</sup>

ووثقت منظمة العفو الدولية اختطاف ثلاثة من السكان الأكراد بينهم امرأتان اختُطفتا أثناء توجيههما من الشيخ مقصود إلى عفرين أو مدينة حلب. وقيل إن الفرقة 16 هي التي نفذت عمليات اختطاف الأكراد الثلاثة.

وتقيم "لمياء"<sup>93</sup> في حي الشيخ مقصود، ووثقت كيف تعرضت والدتها فريدة سليمان للاختطاف على يد "الفرقة 16" من حي سكن الشهابي في حلب. وفُقدت والدتها البالغة من العمر 61 عاماً بتاريخ 21 أغسطس / آب 2013، ولا زال مكان تواجدتها مجهولاً وفق آخر المعلومات المتوفرة اعتباراً من 28 يونيو / حزيران 2016. وأخبرت ابنتها "لمياء" منظمة العفو الدولية بما يلي:

"غادرت والدتي حي الشيخ مقصود صباحاً للحاق بموعدها لدى طبيب الأسنان الكائن في الجزء الواقع تحت سيطرة المعارضة. وغادرت صبيحة ذلك اليوم ولكنها لم تعد أبداً، وعرض جارنا عليها أن يقلها بسيارته إلى مكان الطبيب، فكان نصيبه الاختطاف برفقتها لدى مرورهما بنقطة التفتيش، وأُخلي سبيله بعد 10 أيام، وأخبرنا أنها محتجزة لدى "الفرقة 16". وأعتقد أن جارنا قد أُخلي سبيله لأنه عربي، ولا يعلم أين تم احتجازه بالضبط. وتوجه شقيقي بعد ثلاثة أيام من الإفراج عن جارنا إلى سكن الشهابي للاستفسار عن والدتنا. واتصل بي كي يخبرني أنه تمكن من معرفة مكان مركز الحجز التابع

<sup>90</sup> مقابلة هاتفية، 16 إبريل / نيسان 2016.

<sup>91</sup> منظمة العفو الدولية "سوريا: جماعات المعارضة المسلحة ترتكب جرائم حرب في مدينة حلب" 13 مايو / أيار 2016 [https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/05/syria-armed-opposition-groups-\(committing-war-crimes-in-aleppo-city\)](https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/05/syria-armed-opposition-groups-(committing-war-crimes-in-aleppo-city)).

<sup>92</sup> مقابلة هاتفية، 29 إبريل / نيسان 2016.

<sup>93</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

"للفرقة 16"، وكانت تلك هي آخر مرة يتحدث فيها معي. ولا زال مكان تواجده مجهولاً حتى اليوم ونعتقد أنه محتجز لدى نفس الجماعة المسلحة. وتعاني والدتي من مرض السكري وارتفاع ضغط الدم، وكل ما أمله هو أن يكونوا قد زودوها بأدويتها، ولا تتوفر بحوزتنا معلومات عنهما حتى اليوم، ونخاف من التوجه إلى "الفرقة 16" للسؤال عنهما.<sup>94</sup>

وروى لنا "حسام"<sup>95</sup> الذي يسكن في حي الشيخ مقصود تفاصيل تعرض والدته البالغة من العمر 60 عاماً للاختطاف على أيدي عناصر "الفرقة 16" أوائل عام 2013. وقال حسام:

"كانت والدتي وشقيقتي متوجهتين إلى عفرين لحظة تعرضهما للاختطاف عند مرورهما بنقطة التفتيش في حي الأشرافية. ولقد حذر سائق سيارة الأجرة شقيقتي من أنهم قد اقتربوا من نقطة تفتيش تابعة "للفرقة 16"، وسرعان ما قبض العناصر عليهم عندما علموا أنهم من سكان الشيخ مقصود. وتمكنت شقيقتي من الهرب أثناء انهماك العناصر باستجواب السائق عند نقطة التفتيش ولكنها لم تتمكن من اصطحاب والدتي معها، وتابعت شقيقتي سيرها إلى عفرين، ولم تعد إلى الشيخ مقصود مجدداً. وأخبرني رجل كردي، أخلي سبيله قبل عدة أشهر، أن والدتي وامرأتين كرديتين يعملن في مطبخ أحد مراكز الحجز التابعة "للفرقة 16". وأنا سعيد أنها على قيد الحياة، ولكني أخاف أن أذهب إلى هناك وأسأل عنها."<sup>96</sup>

تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بتعرض عدد من سكان محافظتي إدلب وحلب المسيحيين لعمليات اختطاف، وغير ذلك من الانتهاكات المدفوعة باعتبارات متعلقة بديانتهم. وأجرت المنظمة مقابلات مع ثلاثة ناشطين واثنين من القساوسة، وقالوا إن "جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام" قد دمرت الكنائس، واختطفت عدداً من المسيحيين في إدلب، وأضافوا بأن العائلات المسيحية اضطرت إلى اعتناق الإسلام أو مغادرة المحافظة. ووفق ما أفادت به "منظمة التضامن المسيحي العالمية"، استهدفت "جبهة النصرة" في إدلب المسيحيين من خلال عمليات الاختطاف، ومصادرة منازلهم وسرقة مقتنياتهم.<sup>97</sup>

وأخبر مطران أرثوذكسي سوري منظمة العفو الدولية عن اختطاف اثنين من المطارنة بتاريخ 22 إبريل / نيسان 2013. وقال إن المطرانين يوحنا إبراهيم وبولص اليازجي كانا يقومان بمهمة إنسانية في حلب للتفاوض على الإفراج عن قساوسة من حلب، وأنهما اختطفا رفقة سائقهما وصديقهما على يد مقاتلين يُعتقد أنهم من حركة نور الدين زنكي. وقال المطران الأرثوذكسي:

"سُمح للسائق بأن يغادر، وهو الذي أخبرنا عن عملية الاختطاف، وقال إن بعض المسلحين كانوا يتحدثون بلغة أجنبية. وعلمنا عن طريق وسطاء أن "حركة نور الدين زنكي" ضالعة في عملية اختطاف

<sup>94</sup>مقابلة هاتفية، 29 إبريل / نيسان 2016.

<sup>95</sup>تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>96</sup>مقابلة هاتفية، 29 إبريل / نيسان 2016.

<sup>97</sup>مراسلات عبر البريد الإلكتروني مع منظمة التضامن المسيحي الدولية، 20 مايو / أيار 2016.

35 "لقد كان التعذيب عقاباً لي" مع

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

المطرانين قبل أن يتم نقلهما إلى عهدة جبهة النصرة في إدلب. ولا زالت أماكن تواجدهما مجهولة، وتلقينا معلومات تفيد بمقتلهما، ولكن لم يتسنّ لنا التأكد من هذه المعلومة.<sup>98</sup>

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من هذه المزاعم بشكل مستقل.

---

<sup>98</sup> مقابلة هاتفية، 22 إبريل / نيسان 2016.

## 3. التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة

تركز معظم التقارير المتعلقة بالتعذيب في سوريا على الممارسات التي ترتكبتها الحكومة السورية وتنظيم "الدولة الإسلامية"، وهو أمر مفهوم، لا سيما وأنه لا يمكن المقارنة بين انتهاكات هاتين الجهتين وما ترتكبه جماعات المعارضة المسلحة من انتهاكات مشابهة في محافظتي حلب وإدلب، والتي كانت مسؤولة بدورها عن تعذيب وإساءة معاملة أفراد قامت باختطافهم واحتجازهم في عهدها.

ووثقت منظمة العفو الدولية خمس حالات من اختطاف أشخاص واحتجازهم على أيدي الجماعات المسلحة في محافظتي إدلب وحلب ما بين عامي 2014 و2015. وزعم الضحايا أنهم قد تعرضوا للتعذيب أيضاً، حيث أخبر أربعة منهم، بينهم ثلاثة إعلاميين وناشطين سياسيين وصحفي واحد، منظمة العفو الدولية أنهم قد تعرضوا للتعذيب على أيدي "جبهة النصرة" عقاباً لهم ببعيد اختطافهم واتهامهم بنشر المعتقدات العلمانية، وانتقاد الجبهة أو تأييد الفكر الثوري. ونفذت "جبهة النصرة" عمليات التعذيب وفق ما جاء في المقابلات مع المحتجزين السابقين داخل مرافق احتجاز مؤقتة، كالأبنية المدرسية ومنازل ومصنع قديم. وأما الضحية الخامسة وهو عامل إغاثة إنسانية، فلقد قال إنه اختُطف على أيدي "حركة نور الدين زنكي" أثناء تواجده في أحد مستشفيات محافظة حلب، واحتُجز في مصنع مهجور تم تحويله إلى مركز للحجز. وقال إن مقاتلي "حركة نور الدين زنكي" قد عذبوه من أجل إجباره على التوقيع على إفادات تحتوي على اعترافاته.

وتلقت منظمة العفو الدولية معلومات من اثنين من الناشطين يزعمان فيها أن خمسة ناشطين إعلاميين قد تعرضوا للتعذيب أثناء احتجازهم لدى "جبهة النصرة" في إدلب مما بين عامي 2014 و2015 على خلفية أسباب متشابهة، ولكن لم تتمكن من التحقق من هذه الروايات بشكل مستقل. وعلاوة على ذلك، أضاف محامون وناشطون أجرت المنظمة مقابلات معهم أنهم يعرفون عن حالات تعذيب وإساءة معاملة محتجزين لدى "الجبهة الشامية" وحركة "نور الدين زنكي" و"الفرقة 16" في محافظة حلب، وخصوصاً تعذيب أسرى قوات النظام والشبيحة، ومن يُعتقد بأنهم متسللون أو مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية"، وغيرهم من مقاتلي الجماعات المتناحرة.

وتتشابه أساليب التعذيب التي قيل إنها متبعة لدى "جبهة النصرة" و"حركة نور الدين زنكي" مع تلك التي تستخدمها الحكومة السورية، بما في ذلك أساليب الضرب بأجسام مختلفة وأسلوب "الشبح"، وهو وضعية مجهدة تتضمن تعليق الشخص من رسغيه من خطاف في السقف طوال ساعات، وأسلوب "الدولاب" الذي يُجبر فيه الشخص على الدخول في إطار سيارة ويدها مقيدتان خلف ظهره أو بالأصفاً مع ما يرافق ذلك من الكثير من الضرب المبرح.

ويعمل "حازم"<sup>99</sup> صحفياً لدى إحدى وسائل الإعلام الدولية، وأخبر منظمة العفو الدولية أنه اختُطف على أيدي جبهة النصرة في يوليو/ تموز 2014 جراء ما عمله الذي يزاوله. وأخبر المنظمة بما يلي:

"أقدم مسلحون ملثمون على اختطافي صبيحة أحد الأيام أثناء سيرتي في شوارع معرة النعمان، ولم أعلم من هم بادئ الأمر، أو ماذا يريدون مني، واقتادوني إلى مصنع الأدوية في مدينة حلب وأخبروني هناك أنه يستخدم كمركز احتجاج تابع لجبهة النصرة. وأودعوني في غرفة صغيرة لا تتجاوز مساحتها مترين مربعين. وشاهدت خمس غرف صغيرة أخرى ولها دورة مياه واحدة مشتركة، ولم يُسمح للمحتجزين بأن يتحدثوا مع بعضهم البعض، ولكنهم حرصوا على جمعنا على موعد الصلاة فتسنى لي أن أعرف أن الآخرين متهمين بالانتماء لتنظيم الدولة الإسلامية. واتهموني أثناء الاستجواب بالإساءة إلى الجهاد والمجاهدين والعمل مع قناة إعلامية مناهضة لتنظيم القاعدة. وقاموا بتعذيبي ثلاث مرات بعد كل جلسة استجواب، حيث قاموا بضربي بقضيب معدني على ظهري وركبتي وأخمص قدمي. وشعرت أنني أتعرض للتعذيب لساعات، ولكن أعتقد أنها لم تتجاوز بضع دقائق بأي حال إذ إن الألم يفقد الإحساس بالوقت. واستخدموا كمامة للضغط على أصابع يدي العشرة، والحمد لله أنني احتُجزت لثلاثة أيام فقط، وإلا لما تمكنت من الخروج على قيد الحياة بعد كل هذا التعذيب. وأخلي سبيلي جراء الضغوط العامة التي مورست على الجبهة، ولم تتم إحالتي للمثول أمام قاضٍ. وأخبرني المحقق أن التعذيب كان عقاباً لي."<sup>100</sup>

واطلعت منظمة العفو الدولية على نموذج الإفراج عن حازم، وجاء فيه وفق أقوال المحقق أنه قد "تمت تبرئة حازم من التهم المنسوبة إليه بعد تعهده بأنه سوف يغطي الأخبار التي تساند الإسلام فقط."<sup>101</sup>

ويعمل "فريد"<sup>102</sup> ناشطاً إعلامياً في شمال محافظة إدلب، وتعرض للاختطاف في مناسبتين خلال عامي 2015 و2016 على أيدي "جبهة النصرة" بسبب ما يقوم به من عمل. وأخبر منظمة العفو الدولية بالتفاصيل التالية على صعيد حادثة اختطافه الأولى:

"اختُطفت على أيدي جبهة النصرة أثناء مروري، في ديسمبر/ كانون الأول 2015، بإحدى نقاط التفتيش في طريق عودتي من تركيا، وقام عناصرها باقتيادي إلى إحدى المدارس التي تم تحويلها إلى مركز للحجز في معرة النعمان، وتم احتجازي في غرفة رفقة 40 رجلاً جميعهم من المدنيين. ولم يوفروا لنا أية بطانيات أو مراتب للنوم، ما اضطر الناس لافتراش الأرض، ولم أتمكن من النوم جراء برودة فصل الشتاء، وعدم وجود زجاج على النوافذ. وبعد 15 دقيقة قاموا باستدعائي بالاسم وطلبوا مني معرفة كلمة السر الخاصة بجهاز هاتف النقال، ولكنني رفضت أن أفصح عنها، فقام ثلاثة من مقاتلي الجبهة باقتيادي إلى الخارج وشرعوا بركلي على سائر أنحاء جسدي إلى أن بدأ الدم ينزف من أنفي. واقتادوني

<sup>99</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>100</sup> مقابلة هاتفية، 16 مايو/ أيار 2016.

<sup>101</sup> تتوفر نسخة منه لدى منظمة العفو الدولية.

<sup>102</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

بعدها إلى الداخل وعلقوني بوضعية الشبح من السقف وقيدوا رسغاي بسلسلة معدنية، وقد ارتفعت أطراف أصبع قدمي عن الأرض ما جعل جميع وزن جسدي معلقاً برسغي فقط. ولم أطق الألم الناجم عن ذلك، وشعرت كما لو أن عمودي الفقري قد أوشك على أن ينكسر، فانهرت وأفصحت عن كلمة السر. وعندما قاموا بإنزالي، نظرت إلى الساعة ليتضح أنني بقيت معلقاً بوضعية الشبح مدة ست ساعات كاملة. وكان رسغاي ينزفان دماً، واتهموني بعد أربع ساعات بالاعتداء على جبهة النصر. وأخبرني القاضي الذي يقع مكتبه في المدرسة أنه ينبغي إعدامي جراء التهم المنسوبة إليه. وكان القاضي سوري الجنسية، فأنا أعرفه، ثم أخلي سبيلي بعد يومين، جراء الضغوط على ما أعتقد. ولم أكد اصدق أذناي عندما قالوا لي أنني حر طليق، فلقد اعتقدت أن القاضي قد اتخذ قراراً بإعدامي.<sup>103</sup>

وتعرض الناشط "صالح"<sup>104</sup> الذي يبلغ من العمر 19 عاماً للاختطاف على أيدي جبهة النصر في ديسمبر/ كانون الأول 2014، وأخير منظمة العفو الدولية أنه اتهم بكونه غير ملتزم دينياً، وبالانتماء للجيش السوري الحر. وعلم صالح كصحفي حر مع وسائل إعلام محلية ودولية، حيث اضطلع عموماً بمهمة تغطية أخبار الخطوط الأمامية من الجبهة مع الجيش السوري الحر. وبرأت محكمة بيت العدل التي تديرها جبهة النصر ساحة "صالح" من التهم المنسوبة إليه. وأخبر صالح منظمة العفو الدولية بما يلي:

"لم أكن عضواً في الجيش السوري الحر ولم يسبق لي وأن حملت سلاحاً قط. وتعاقدت معي بعض القنوات الإعلامية كي أعطي أخبار الخطوط الأمامية على الجبهة. وتم اختطافي في حوالي الساعة الخامسة صباحاً أثناء تواجدي في المكتب الإعلامي التابع لجماعات الجيش السوري الحر، وصرخت حينها قائلاً إنني ناشط، ولست مقاتلاً، ولكنهم لم يلقوا بالا لذلك كله. وانتزعوا سواراً يحيط بمعصمي وحرقوه لوجود علم الثورة عليه. واقتادوني رفقة نحو 15 مقاتلاً إلى أحد المباني واحتجزونا داخل إحدى الغرف. وأخبرنا خاطفونا أنهم من جبهة النصر، فأصبحت بالرعب، واقتادوني في اليوم التالي للاستجواب وقام ثلاثة مقاتلين بضربي على سائر أنحاء جسدي بقبضات أيديهم دون أن أعرف السبب. ولم يطرحو علي أي سؤال ثم أعادوني إلى الغرفة، وداوموا على تسديد اللكمات لي مدة 20 يوماً، وانهالوا علي ضرباً بالعصي. وطلبت منهم في إحدى المرات أن أعرض على الطبيب كي يفحص جبهة رأسي التي كانت تنزف دماً، ولكنهم تجاهلوا طلبي.

"وبعد عشرين يوماً، قاموا بنقلي إلى مركز الحجز في حارم، ورحبوا بي بحفلة ضرب بالكوابل، واحتجزت في زنزانة رفقة 17 رجلاً جميعهم من المدنيين. وسمعت صراخ أشخاص طوال اليوم والليل، ثم اقتادوني إلى غرفة التعذيب بعد أن أمضيت 24 ساعة مع آخرين في نفس الزنزانة، وجعلوني اتخذ وضعية الشبح حيث قيدوا يداي إلى السقف بالسلاسل لرفع أصابع قدمي عن الأرض، ثم انهالوا علي ضرباً بالعصي وبقيت بنفس الوضعية طوال خمسة أيام. وكانوا يسمحون لي باستراحة مدتها 10 دقائق كل ساعة، ولقد شاهدت الموت يدنو مني مراراً أثناء تلك الأيام الخمسة.

<sup>103</sup> مقابلة هاتفية، 20 مايو/ أيار 2016.

<sup>104</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

"وأعقب التعذيب البدني تعذيباً نفسي أثناء جلسات الاستجواب. وفتشوا حسابي على فيسبوك، وعثروا فيه على تعليق نشرته وسخرته فيه من جبهة النصرة. واتهمني المحقق بأني علماني، وهذا صحيح، ولكنني أنكرت التهمة. وشرعوا بضربي إلى أن اعترفت بأني غير ملتزم دينياً، ثم قاموا بتعصيب عياني، ونقلوني بالسيارة إلى سلقين مع شخص آخر، وتم احتجازي هناك في زنزانة مع أشخاص آخرين أخبروني أنه لا يوجد تعذيب في المحكمة. وعندما شاهد الحارس آثار الكدمات على جسدي قال إن الحراس في حارم عبارة عن وحوش، وأنه لا بد من محاسبتهم.

"وتم إطلاق سراح أحدهم لحسن الحظ، وتمكنت عن طريقه من إعلام والداي بمكان تواجدي، وجاءت والدي وشقيقتي لزيارتي بعد يومين في سلقين. والتقت والدي بأحد القضاة، وكان مصري الجنسية، وقال لها أنه يمكن أن يتم الإفراج عني لو التزمت بالدين وتوقفت عن العمل مع الجيش السوري الحر، فوافقتُ وتم إخلاء سبيلي بعد 60 يوماً من العذاب.<sup>105</sup>

وثمة ناشط آخر يُدعى "إبراهيم"<sup>106</sup> يؤمن بعلمانية الدولة، وتعرض بدوره للاختطاف على أيدي "جبهة النصرة" في حلب بتاريخ 7 إبريل/ نيسان 2015، وتعرض للتعذيب فترة احتجازه التي استمرت ثلاثة أيام. ويعتقد إبراهيم أنه استهدف لقيامه بتنظيم مظاهرات سلمية تأييداً لانتفاضة 2011. وأخبر منظمة العفو الدولية بما يلي:

"داهمت جبهة النصرة مكان أحد الاحتجاجات قبل ثلاثة أيام من اختطافي، وأزالوا جميع أعلام الثورة، واتهموا المشاركين بأنهم من العلمانيين المناوئين لتنظيم القاعدة. وتوجهت بعد ثلاثة أيام إلى محكمة مجلس القضاء الأعلى لتحرير شكوى بحقهم، فقامت مجموعة من الرجال باختطافي في طريق عودتي من حي الأنصاري بحلب وقاموا بتقييدي وضربي داخل السيارة التي استمرت بالمسير طوال ساعة من الزمن، ثم اتضح لي أثناء الاستجواب الذي استمر ساعتين أنهم من جبهة النصرة. وطرحوا علي أسئلة من قبيل "لماذا تعارض جبهة النصرة؟" و"لماذا تحمل أعلام الثورة وليس راية الإسلام؟" واتهمني المحقق أثناء جلسة الاستجواب الثانية بأني أقوم بجمع إحصائيات المواقع الجغرافية الخاصة بقواعد جبهة النصرة عبر نظام تحديد المواقع العالمي لصالح قوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وتم اقتيادي بعد جلسة الاستجواب الثانية إلى غرفة التعذيب، وعلقوني بوضعية الشبح من رسغي إلى السقف مع مراعاة عدم لمس أصابع قدمي للأرض، ثم انهالوا علي ضرباً بالكوابل على سائر أنحاء جسدي. وأعتقد أنهم تركوني معلقاً مدة 30 دقيقة، وشعرت بالأم مرحة. واعتقدت أن الأمر قد انتهى ولكن كنت مخطئاً. فلقد استخدموا بعد وضعية الشبح أسلوب الدولاب، وقاموا بوضع عصابة على عياني وأجبروني على الدخول في إطار وانهالوا علي ضرباً بالعصي ثم اقتادوني إلى زنزانة الحبس الانفرادي. وضع الحرس عصابة على عياني في اليوم التالي واقتادوني بالسيارة مدة نصف ساعة، وتركوني على قارعة الطريق كما لو كنت حيواناً من الحيوانات. ولا أعلم ما هي المنطقة التي احتُجزت فيها ولكن يبدو أنه أحد المصانع ما يجعلني أعتقد أنه في القسم الغربي من محافظة حلب على الأرجح. ولم أمثل أمام القاضي واحتُجزت طوال ثلاثة أيام وأعتقد أنه قد تم الإفراج عني جراء ضغط الرأي العام."<sup>107</sup>

<sup>105</sup> مقابلة في تركيا، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

<sup>106</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>107</sup> مقابلة هاتفية، 4 إبريل/ نيسان 2016.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

وقال "حليم"<sup>108</sup> الذي يعمل في مجال الإغاثة أنه تعرض للاختطاف على أيدي "حركة نور الدين زنكي" بتاريخ 13 يوليو/ تموز 2014 أثناء إشرافه على مشروع في أحد مستشفيات مدينة حلب. وظل قيد الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي طوال شهرين، وأُجبر خلالها على التوقيع على اعترافات انتزعت منه تحت التعذيب. ووصف حليم تفاصيل محنته لمنظمة العفو الدولية قائلاً:

"كنت داخل المستشفى لحظة قيام 10 مقاتلين بمداهمته بعد أن ترجلوا من شاحنتهم الصغيرة. وكانوا ملثمين ويرتدون ملابس سوداء، واقتادوني إلى مصنع الصابون في القاسمية، الذي تم تحويله إلى مركز احتجاز تابع "لحركة نور الدين زنكي". وبعد دخولك المصنع، يُوجد على اليسار تسع زنازين خُصصت سبع منها للرجال، فيما خُصصت اثنتان للنساء بالإضافة على غرف الاستجواب. وقالت لي قوات شرطة سوريا الحرة أن مدير المستشفى قد حرر شكوى بحقي، وأخذوني إلى الزنزانة الأولى وأعطوني مرتبة ووسادة. ولا تتجاوز مساحة الزنزانة 20 متراً مربعاً واحتُجزت فيها رفقة عشرة أشخاص سرعان ما ارتفع عددهم إلى 24 شخصاً قبيل الإفراج عني. وقال لي أحد المحتجزين معي ويُدعى مصطفى أنه قد تعرض للتعذيب باستخدام أسلوب (بالنغو) أي أنه قد تم تعليقه من رصغيه ويدها مقيدتان خلف ظهره. ولقد قاموا بتعذيبه مجدداً يوم وصولي، وتوجب علينا أن نساعد كمي يتمكن من تناول الطعام والذهاب إلى دورة المياه جراء الألم الشديد الذي كان يعاني منه. وتم اقتيادي في اليوم الخامس إلى غرفة الاستجواب حيث اتهمني المحققون بالتجسس لصالح الحكومة السورية، وتزويدها بإحداثيات المستشفى الجغرافية، وهو ما أنكرته، إذ إن المشكلة الفعلية هي الشكوى التي حررتها بحق مدير المستشفى بشأن إساءة استغلال أموال المستشفى.

"وتم استجوابي أثناء فترة احتجازي ست أو سبع مرات، و جلبوا قبل أسبوعين من إخلاء سبيلي أحد موظفي المستشفى الذي أخبرني أنهم أجبروه على أن يقول إنني دفعت له رشوة كي يقف على مدخل المستشفى، ويراقب أنشطة المستشفى ويبلغني بها. كما أسندوا لي تهمة سرقة المعدات وبيعها كي أغطي مبلغ الرشوة... وعندما رفضت أن أوقع على ورقة الاعترافات، أوعز المحقق للحارس بأن يقوم بتعذيبي. واستخدم هذا الأخير أسلوب "بساط الريح"، حيث وضع كلتا يدي فوق رأسي، وأجبرني على رفع ساقي بشكل متقاطع، ثم انهال ضرباً بالكوابل على أخصص قدمي. ولم أتمكن من تحمل الألم، فوافقت على أن أوقع على الورقة. وأُفرج عني بتاريخ 6 سبتمبر/ أيلول 2014 دون أن أمثل أمام القاضي. ولم يعيدوا مقتنياتني لي أبداً، أي محفظتي وبطاقات الهوية الصور الوحيدة التي أحملها لوالدي، فلقد صودرت جميعها... ولم يسمحوا لي أن أتصل بعائلتي طيلة فترة احتجازي على الرغم من توسلاتي لهم بهذا الشأن. فلقد كنت دائم التفكير بعائلتي وكيف يمكنهم تدبر أمورهم بدوني لأنني كنت المعيل الوحيد للعائلة."<sup>109</sup>

<sup>108</sup> تم إخفاء اسمه الحقيقي.

<sup>109</sup> مقابلة ففي تركيا، 5 ديسمبر/ كانون الأول 2015.



## 4. عمليات القتل بإجراءات موجزة

ولا زالت منظمة العفو الدولية تتلقى منذ عام 2014 عدداً من الادعاءات التي تزعم قيام "جبهة النصرة" وحركات "أحرار الشام"، والمحاكم التابعة، لهما بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة في حلب وإدلب. وتشمل قائمة الأشخاص الذين تم إعدامهم بإجراءات موجزة مدنيين وأسرى من قوات النظام المسلحة وعناصر من ميليشيا الشبيحة الموالية للنظام وأشخاصاً يُزعم أنهم "متسللون"، ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ومقاتلين من الجماعات المتناحرة الأخرى التي تعارض الحكومة السورية. وقامت الجماعات المسلحة في بعض الحالات بتنفيذ عمليات إعدام بإجراءات موجزة أمام العامة.

ويحظر القانون الدولي تعمد قتل المحتجزين سواء أكانوا مدنيين أو أسرى من الجنود أو عناصر الميليشيات أو المقاتلين أو من يُعرفوا "بالمتسللين". ويشكل إعدام هؤلاء الأفراد بإجراءات موجزة انتهاكاً خطيراً للقانون الإنساني الدولي وجرمة حرب. كما يندرج ضمن جرائم الحرب القيام بإصدار أحكام الإعدام وتنفيذها دون أن تكون صادرة عن محكمة أصولية توفر جميع الضمانات التي لا يمكن الاستغناء عنها عموماً.<sup>110</sup>

وأطلعت منظمة العفو الدولية على بيانات عامة صادرة عن محكمة بيت العدل التي تديرها "جبهة النصرة" خلال الفترة ما بين عامي 2014 و2015 وتعلن فيها عن قتل أفراد مدنيين وأسرى من المقاتلين وأشخاص يُزعم أنهم من المتسللين في حلب وإدلب.<sup>111</sup> وعلى سبيل المثال، أصدر فرع بيت العدل في بلدة حريتان في شمال محافظة حلب بياناً بتاريخ 20 سبتمبر/ أيلول 2015 جاء فيه أنها حكمت على ثلاثة رجال بالإعدام رمياً بالرصاص،<sup>112</sup> بينهم فتى في السابعة عشرة من العمر، يُدعى أحمد كلش اتُهم بالمثلثة الجنسية. وقال أحد سكان حريتان ما يلي لمنظمة العفو الدولية:

"شاهدت أناساً متجمهرين في حي البغدادية بحريتان. ولا أذكر التاريخ بالتحديد، ولكن حدث ذلك خلال شهر سبتمبر/ أيلول 2015. وعندما اقتربت من الجمع شاهدت فتىً وقد أُصيب بطلقتين بينما كانت أمه تبكي، ولقد بدى يافعاً. وأخبرني رجل كان يقف هناك أن جبهة النصرة هي التي أطلقت النار على الفتى أمام الجميع بتهمة أنه مثلي الجنس. وأتذكر قضيته قبل عام من ذلك التاريخ لدى احتجازه بعهدة جبهة النصرة بعد أن اشتكى أنه وقع ضحية اعتداء جنسي على أيدي مجموعة من الرجال. وقامت قوات الجبهة باحتجازه رفقة الذين اعتدوا عليه بدلاً من مساعدته، ولم اشاهد جثتي الرجلين الآخرين."<sup>113</sup>

<sup>110</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدتان 1 و156.

<sup>111</sup> عكس السير "فرع بيت العدل في حريتان يقرر إعدام ثلاثة أشخاص بتهمة المثلية الجنسية" 21 سبتمبر/ أيلول 2015 (<http://bit.ly/25IgLed>): الجميع من أجل سوريا "بيت العدل يعدم رجلاً متهماً بقتل أحد القيادات الدينية في جبهة النصرة" 23 يناير/ كانون الثاني 2016 (<http://all4syria.info/Archive/287864>).

<sup>112</sup> عكس السر "فرع بيت العدل في حريتان يقرر إعدام ثلاثة أشخاص بتهمة المثلية الجنسية" 21 سبتمبر/ أيلول 2015 (<http://bit.ly/25IgLed>) (تمت زيارة الموقع في 17 مايو/ أيار 2016)

<sup>113</sup> مقابلة هاتفية، 30 مايو/ أيار 2016.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

واحتجزت جبهة النصرة رجلاً اسمه "صالح"<sup>114</sup> في مركز الحجز التابع لها في محكمة بيت العدل في سلقين خلال ديسمبر/ كانون الأول 2014. وأخبر صالح منظمة العفو الدولية بما يلي:

"شاهدت خمس نساء محتجزات سوية داخل زنزانة أثناء تقديم الطعام للمحتجزين. وأخبرني الحارس أنهن متهمات بارتكاب الزنا وأنه لا غفران لما أقدمن عليه إلا بالموت. وبعد شهر واحد من إطلاق سراحي، شاهدت شريط فيديو على الإنترنت يظهر رجالاً من "جبهة النصرة" وهم يعدمون إحدى النساء الخمس رمياً بالرصاص في الشارع. كانت امرأة في أواسط العمر فيما لم تظهر النساء الأخريات في الشريط."<sup>115</sup>

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من مراجعة محتويات شريط الفيديو نظراً لحذفه من على موقع يوتيوب، ولكن تسنى لها أن تراجع محتويات شريطين آخرين على الشبكة يظهر فيهما إعلان "جبهة النصرة" عن إعدام امرأتين بتهمة الزنا في إدلب خلال عام 2015. وثمة أدلة أخرى تثبت قيام "جبهة النصرة" بإعدام مقاتلين من قوات النظام بإجراءات موجزة، عقب استيلائها على الأراضي التي كانت واقعة تحت سيطرة تلك القوات في 2015.<sup>116</sup> واستولت الجبهة وغيرها من الجماعات المسلحة على مطار أبو الزهور في محافظة إدلب بتاريخ 9 سبتمبر/ أيلول 2015، وأسرت ما لا يقل عن 60 جندياً من قوات النظام.<sup>117</sup> ثم ظهر شريط فيديو على الشبكة بتاريخ 19 سبتمبر/ أيلول يظهر عناصر "جبهة النصرة" وهم يقومون بإعدام أولئك الأسرى رمياً بالرصاص.<sup>118</sup>

وذكر اثنان من مسؤولي مجلس القضاء الأعلى والمحكمة التي تديرها "الجبهة الشامية" أن القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية ينص على عقوبة الإعدام في جرائم من قبيل القتل بدافع السرقة والقتل العمد والردة.<sup>119</sup> وذكر

<sup>114</sup> مقابلة في تركيا، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

<sup>115</sup> مقابلة في تركيا، 10 ديسمبر/ كانون الأول 2015.

<sup>116</sup> العالم الآن "على خطى داعش...جبهة النصرة تعدم امرأة في معرة مصرين" 14 يناير/ كانون الثاني 2015 الثانية خلال الأسبوع الحالي " 20 يناير/ كانون الثاني 2015 ([https://www.youtube.com/watch?v=sAuRfDz\\_Flo](https://www.youtube.com/watch?v=sAuRfDz_Flo))؛ سوريا الغد "النصرة تعدم امرأة متهمه بالزنا للمرة الثانية خلال الأسبوع الحالي" 20 يناير/ كانون الثاني 2015 (<https://www.youtube.com/watch?v=B1rmeSuORDs>)

<sup>117</sup> انظر التعليقات المنشورة على موقع فيسبوك (<https://www.facebook.com/Syrian.Revolution/videos/10156223060555727>)؛ أوريينت نيوز "تحرير مطار أبو الزهور العسكري" 9 سبتمبر/ أيلول 2015 (<https://www.youtube.com/watch?v=pqbVO92jEoE>)

<sup>118</sup> تويت بوك "النصرة تعدم عناصر قوات النظام في مطار أبو الزهور العسكري" (<https://www.youtube.com/watch?v=jEUKtjroCyw>)؛ أرا نيوز "جبهة النصرة وجماعات مسلحة أخرى تعدم الأسرى في مطار أبو الزهور العسكري في إدلب" 20 سبتمبر/ أيلول 2015 (<http://bit.ly/1XSwRVy>). (تمت زيارة الموقع في 26 مايو/ أيار 2016).

<sup>119</sup> انظر القانون العربي الموحد للإجراءات الجنائية (-) (<http://www.carjj.org/sites/default/files/united-arab-criminal-law-part1.pdf>) و (<http://www.carjj.org/sites/default/files/united-arab-criminal-law-part2.pdf>).

43 "لقد كان التعذيب عقاباً لي" مع

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

نائب مدير المجلس في مقابلة مع منظمة العفو الدولية: "تُنفذ أحكام الإعدام في مراكز الحجز وفق مبادئ الشريعة ثم تُسلم الجثة إلى ذويها لإتمام مراسم الدفن".<sup>120</sup>

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال أحد المسؤولين في المحكمة التي تديرها "الجبهة الشامية" أن المحكمة تحكم بالإعدام على الأسرى من عناصر قوات النظام وأجهزته الأمنية وميليشيا الشبيحة، ومن يُشتبه في أنهم من المتسللين. ولكن لم يفصح المسؤول المذكور عن مكان تنفيذ أحكام الإعدام تلك.<sup>121</sup>

وأعلن جهاز الأمن التابع "للجبهة الشامية" بتاريخ 25 يناير/ كانون الثاني 2015 عن إعدام عبد الله عادل همام ومحمد حيدر حياني وابتسام ملحم عقب اتهامهم بتسميم مقاتلي الجبهة والتجسس لصالح الحكومة السورية.<sup>122</sup> وأكدت إحدى المنظمات المحلية لمنظمة العفو الدولية أن ابتسام ملحم قد اعتُقلت على أيدي عناصر "الجبهة الشامية" في يناير/ كانون الثاني 2015 وأنه قد تم اقتيادها إلى جهة غير معلومة.<sup>123</sup>

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلة مع ثلاثة من سكان مدينة حلب قالوا إنهم شاهدوا عمليات قتل بإجراءات موجزة رمياً بالرصاص بحق أربعة من عناصر قوات النظام وميليشيا الشبيحة الموالية له على أيدي "الجبهة الشامية" ما بين عامي 2014 و2015. وأخبر أحد سكان حلب منظمة العفو الدولية بما يلي:

"شاهدت تنفيذ حكم الإعدام بإجراءات موجزة بحق اثنين من عناصر الشبيحة اللذين أُلقت الجبهة الشامية القبض عليهما، وتم تنفيذ الحكم أمام مستشفى الشفاء في مدينة حلب في يومين مختلفين خلال عام 2015، حيث قامت الجبهة الشامية بتلاوة قرار الإعدام على الملأ قبل أن يطلق عناصرها النار عليهما بالبندقية. وتُركت الجثتان ملقأتين لبضع ساعات في الشارع كي يراهما الجميع".<sup>124</sup>

ووصف اثنان من سكان المدينة للمنظمة حادثة مشابهة شهدت إعدام اثنين من جنود قوات النظام على الملأ في أحد أحياء المدينة أواخر العام 2014. وأخبر أحد سكان المدينة منظمة العفو الدولية بما يلي:

<sup>120</sup> مقابلة هاتفية، 10 مايو/ أيار 2016.

<sup>121</sup> مقابلة هاتفية، 30 مايو/ أيار 2016.

<sup>122</sup> حلب نيوز "إعدام خلية تابعة للنظام عقب محاولتها تسميم مقاتلي الجبهة الشامية" 25 يناير/ كانون الثاني 2015 (<https://www.facebook.com/ActGroup.PalSyria/photos/a.443767102335638.102066.435367703175578/811469968898681/?type=3&theater>). (تمت زيارة الموقع في 20 مارس/ آذار 2016)

<sup>123</sup> مراسلات عبر البريد الإلكتروني، 22 مايو/ أيار 2016.

<sup>124</sup> مقابلة هاتفية، 16 مايو/ أيار 2016.

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

"ألقت الجبهة الشامية القبض على عدد من عناصر قوات النظام أثناء اشتباكات وقعت بينهما في حلب أواخر عام 2014. وأُعدم عنصران بالرصاص أعتقد أنهما من القادة أولاً أمام حشد من الناس، وظلت الجثث ملقاة في الشارع طوال يوم قبل أن يقوم السكان برفعها بعد أن غطت دماؤها الرصيف."<sup>125</sup>

---

<sup>125</sup> مقابلة هاتفية، 16 مايو / أيار 2016.

## 5. القانون الإنساني الدولي

تنطبق قواعد القانون الإنساني الدولي أو قوانين الحرب على سلوك أطراف النزاع المسلح غير الدولي الدائر في سوريا، وينسحب ذلك على الجماعات المسلحة من غير الدولة، وهو قانون لا ينطبق إلا في سياقات النزاعات المسلحة، ويهدف إلى حماية جميع الأشخاص الذين لا يشاركون في الأعمال العدائية، وخصوصاً المدنيين، بما في ذلك من سبق له المشاركة في تلك الأعمال أو الجرحى أو المستسلمين أو الأسرى. ويحدد القانون الإنساني الدولي معايير من السلوك الإنساني، ويحد من وسائل وأساليب تنفيذ العمليات العسكرية، إذ يتمثل غرضه الأساسي في الحد قدر الإمكان من حجم المعاناة الإنسانية في أوقات النزاع المسلح.

وتُعتبر قواعد القانون الإنساني الدولي ملزمة لجميع أطراف النزاع المسلح بما فيها الجماعات المسلحة من غير الدولة من قبيل تلك التي تنشط تحت لواء ائتلاف في فتح حلب وجيش الفتح.

وبما أن سوريا هي إحدى الدول الأطراف باتفاقيات جنيف لعام 1949، فلا بد من التنويه بأن المادة 3 المشتركة بين الاتفاقيات الأربع التي تنطبق على جميع أطراف النزاع المسلح غير الدولي كالنزاع الدائر في سوريا حالياً وكونها تشكل متن القانون الدولي العرفي تنص على حظر "القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، وأخذ الرهائن، وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً"<sup>126</sup>.

ويشكل انتهاك هذه القواعد من قبيل تعذيب المحتجزين أو إعدامهم بدون محاكمة سواء أكانوا مدنيين أو مقاتلين أسرى أو من يُطلق عليهم بالمتسللين جريمة حرب.<sup>127</sup>

كما ينص القانون الإنساني الدولي على اعتبار القادة العسكريين والرؤساء المدنيين مسؤولين مسؤولية جنائية عن جرائم الحرب التي يرتكبها من هم تحت إمرتهم، إذا كان هؤلاء القادة أو الرؤساء هم من أوعزوا بارتكاب هذه الجرائم، أو علموا بشأنها أو توفرت الأسباب الموجبة لعلمهم بارتكابها، أو بنية ارتكابها، دون اتخاذ التدابير الضرورية لمنعها، أو معاقبة مرتكبيها في حال وقوعها فعلاً.<sup>128</sup>

ولجميع الدول حق تطبيق مبدأ الولاية العالمية في محاكمها الوطنية بشأن جرائم الحرب المرتكبة في دول أخرى.<sup>129</sup> ويتعين عليها التحقيق في جرائم الحرب التي تدرج ضمن نطاق اختصاصها وملاحقة المشتبه بارتكابهم لها عند الاقتضاء.<sup>130</sup>

<sup>126</sup> المادة المشتركة 3 (1) من اتفاقيات جنيف الأربع.

<sup>127</sup> نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8 (ج/2).

<sup>128</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر "القانون الإنساني الدولي العرفي" المجلد 1، القواعد: القاعدتان 152 و153.

<sup>129</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 157.

<sup>130</sup> اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 158.

## نتائج وتوصيات

تعطي حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة التي توثقها منظمة العفو الدولية لمحة عن واقع الحياة تحت حكم جماعات المعارضة المسلحة في محافظتي حلب وإدلب. وأما المدنيون الذين يعيشون في ظل التهديد الدائم باحتمال تعرضهم للهجمات العشوائية من قوات الحكومة لا شيء سوى لأنهم يقطنون مناطق وقعت تحت سيطرة الجماعات المسلحة، فلقد تعرضوا بدورهم للكثير من الانتهاكات على أيدي تلك الجماعات الساعية إلى تأكيد سلطتها عن طريق تطبيق العدالة بخشونة وإيقاع عقوبات قاسية بحق المخالفين. وتعرض ناشطون إعلاميون وصحفيون ومحامون وعمال إغاثة وغيرهم للاختطاف والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة على أيدي عناصر الجماعات المسلحة المنضوية تحت لواء ائتلافي جيش الفتح و(معركة) فتح حلب. كما كان سكان حلب وإدلب شهوداً على عمليات إعدام بإجراءات موجزة نفذتها جبهة النصرة وحركة أحرار الشام بحق مدنيين وأسرى من عناصر قوات الحكومة السورية ومليشيا الشبيحة الموالية لها ومن يُعتقد بأنهم من المتسللين ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية وعناصر الجماعات المتناحرة الأخرى. ويمكن القول بأن هذه الانتهاكات وغيرها من الانتهاكات الخطيرة الأخرى التي ارتكبت جلها من خلال أجهزة عشوائية شبه قضائية هي انتهاكات ترقى إلى مصاف جرائم الحرب، ويتعين جلب مرتكبيها أو الذين أوعزوا بارتكابها للمثول أمام القضاء.

ولقد ارتكبت هذه الانتهاكات في سياق جرائم الحرب التي ارتكبتها جماعات المعارضة المسلحة في مختلف أنحاء سوريا عن طريق قتل المدنيين وإصابتهم من خلال الاستخدام العشوائي لأسلحة من قبيل قذائف الهاون والعبوات الناسفة المحلية الصنع والتفجيرات الانتحارية بالسيارات المفخخة في اعتداءات استهدفت المناطق السكنية الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ولا يمكن تبرير ارتكاب جرائم الحرب تحت أي مبرر وبغض النظر عن الانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق التي ارتكبتها قوات الحكومة السورية وتنظيم الدولة الإسلامية.

ويمكن وصف السياق السياسي الأوسع نطاقاً الذي قد يقود تعثر مفاوضات السلام فيه إلى الطلب من جماعات المعارضة المسلحة أن تلعب دوراً رئيسياً في وقف النزاع ومستقبل العملية الانتقالية السياسية. وإذا أرادت الجماعات أن تحظى بثقة الناس الذين يقطنون في المناطق الخاضعة لسيطرتها فلا بد لها وللمجتمع الدولي لا سيما الحكومات التي تقدم الدعم لها مالياً وسياسياً أن تتصدى لما ترتكبه من انتهاكات دون مزيد تأخير.

وعليه، فتقترح منظمة العفو الدولية التوصيات التالية:

### إلى الجماعات المسلحة التي تعارض الحكومة السورية:

بما فيها تلك التي تعمل تحت راية ائتلافي (معركة) فتح حلب وجيش الفتح:

- قيام القيادات العليا بإدانة جميع انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات أحكام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك الإدانة العلنية لعمليات الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة والمحاکمات الجائرة والقتل بإجراءات موجزة واستخدام العقوبات القاسية والمهينة؛
- والإيعاز إلى تابعيهم بأنه لن يتم التهاون مع انتهاكات القانون الإنساني الدولي تحت أي ظرف من الظروف، وأنه سوف تتم محاسبة مرتكبيها؛

47 "لقد كان التعذيب عقاباً لي" مع

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

- والإفراج فوراً وبدون شروط عن جميع الأشخاص المحتجزين لا لشيء سوى لاعتبارات تتعلق بأرائهم السياسية أو بسبب دياناتهم أو قومياتهم؛
- وإعلام عائلات المحتجزين بمصيرهم وأماكن تواجدهم بما في ذلك من لقي حتفه منهم وإعلامهم بظروف وملابسات وفاتهم وأماكن دفنهم؛
- والسماح بإجراء تفتيش دولي مستقل لجميع أماكن الحجز، وضمان تلبية ظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين للشروط الواردة في المعايير الدولية ذات الصلة من قبيل قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء، وتوفير كامل الحماية لجميع المحتجزين وضمان عدم تعرضهم للتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة في الحجز؛
- ووقف استخدام أشكال العقوبة التي تنتهك الحظر المفروض على التعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- وصرف جميع العناصر من الخدمة في حال ثبوت مسؤوليتهم عن ارتكاب أو الإيعاز بارتكاب انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الإنساني الدولي بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة؛
- والتعاون مع التحقيقات المستقلة والمحايدة في انتهاكات القانون الإنساني الدولي بما في ذلك اللجنة التي فوضتها الأمم المتحدة التحقيق في الأحداث في الجمهورية العربية السورية.

#### إلى جميع أعضاء الفريق الدولي لدعم سوريا:

وتحديداً فرنسا وقطر والسعودية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة:

- الضغط على الجماعات المسلحة الضالعة في النزاع السوري كي تتوقف عن ارتكاب جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي وخصوصاً ممارسات الاختطاف والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة والإعدام بإجراءات موجزة؛
- وحث الجماعات المسلحة على الامتثال لمواد وأحكام قراري مجلس الأمن 2139 و2254 المتعلقة بحقوق الإنسان والجوانب الإنسانية؛
- والتوقف فوراً عن نقل الأسلحة والذخائر وغير ذلك من المعدات العسكرية بما فيها أشكال الدعم اللوجستي والمالي إلى الجماعات المسلحة المتورطة في ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات والخروقات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي؛
- والتوقف عن إصدار تصاريح نقل الأسلحة إلى مستخدمين نهائيين من المرجح أن يقوموا باستخدامها في ارتكاب أو تيسير ارتكاب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والمخالفات لأحكام القانون الإنساني الدولي، ومنع نقل شحنات الأسلحة في الظروف والأحوال التي يغلب على الظن فيها احتمال تحويلها عن وجهتها الأصلية بما يفضي إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم والانتهاكات؛
- واستحداث آلية رقابة قوية تتيح التحقق قبيل نقل أية أسلحة أو ذخائر أو معدات عسكرية إلى الجماعات

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

المسلحة في سوريا، وذلك من أجل استبعاد أية مخاطر ملموسة من احتمال إساءة استخدام تلك الأسلحة والمعدات أو تحويلها عن وجهتها بقصد ارتكاب أو تيسير ارتكاب جرائم حرب وغير ذلك من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان أو خروقات القانون الإنساني الدولي؛

■ واتخاذ تدابير فعالة تكفل منع تمرير المساعدات المالية أو المادية للجماعات المسلحة التي ترتكب جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات والخروقات الخطيرة في سوريا.

*التوصيات الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص:*

■ الضغط على فرنسا والمملكة المتحدة كي توقف فوراً نقل شحنات الأسلحة والذخائر وغيرها من المعدات العسكرية بما في ذلك وقف أشكال الدعم اللوجستي والمالي في حال توفر أدلة موثوقة تشير إلى ارتكاب الجماعات المسلحة لجرائم حرب أو انتهاكات وخروقات خطيرة أخرى لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

*التوصيات الموجهة إلى روسيا والولايات المتحدة على وجه التحديد:*

■ إعطاء الأولوية، أثناء محادثات السلام التي تجري بوساطة أممية، للتصدي لمسائل الاختطاف والاحتجاز التعسفي والتعذيب وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة التي تُرتكب على أيدي الجماعات المسلحة وقوات الحكومة السورية وكذلك حالات الاختفاء القسري التي ترتكبها الدولة.

#### إلى الدول كافة:

■ القبول بتقاسم المسؤولية في التحقيق في جرائم الحرب في سوريا وغيرها من الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها وملاحقة مرتكبيها، والسعي تحديداً إلى تطبيق مقتضيات مبدأ الولاية العالمية لدى محاكمها الوطنية بشأن جرائم الحرب في سوريا وغيرها من الجرائم التي تنطبق أحكام القانون الدولي بشأنها؛

■ وإنشاء فرق دولية مشتركة للتحقيق والملاحقة ضمن سياق المسؤولية المشتركة عن التحقيق في الجرائم التي يعاقب القانون الدولي عليها في سوريا وتحسين فعالية التحقيقات وفرص اعتقال الجناة وتنسيق عمليات ملاحقتهم جنائياً.

#### إلى مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا:

■ ضمان إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بخروقات القانون الإنساني الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان من قبيل الاحتجاز التعسفي والاختطاف والتعذيب والاختفاء القسري أثناء محادثات السلام التي تجري بوساطة الأمم المتحدة في جنيف؛

■ والضغط على الولايات المتحدة وروسيا كي تحرصا على أن تتضمن تدابير بناء الثقة التي تم الاتفاق عليها في سياق محادثات السلام موضوع الإفراج عن المحتجزين تعسفاً لدى الجماعات المسلحة والدولة في سوريا وتزويد عائلات جميع المفقودين بالمعلومات المتعلقة بمصيرهم على إثر احتجازهم.



49 "لقد كان التعذيب عقاباً لي" مع

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

### إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة:

- إحالة ملف الأوضاع في سوريا إلى مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية؛
- وإيقاع عقوبات تستهدف قادة الجماعات المسلحة وعناصرها المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب وفق أحكام قرار مجلس الأمن رقم 2139.

## "لقد كان التعذيب عقاباً لي"

حالات الاختطاف والتعذيب والقتل بإجراءات موجزة تحت حكم الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بسوريا

كانت قوات الحكومة مسؤولة عن ارتكاب غالبية الانتهاكات على هامش النزاع في سوريا، ولكن تظل الأوضاع في محافظتي حلب وإدلب بمثابة دراسة حالة تنطوي على الكثير من المعلومات التي تسلط الضوء على واقع الأمور. المتعلقة بتطور الأمور عندما تبسط جماعات المعارضة المسلحة سيطرتها على الأرض وتُنشئ مؤسسات شبه قضائية.

ويوثق التقرير الحالي 24 حالة اختطاف، وقعت ما بين عامي 2012 و2015، بناء على مقابلات أُجريت مع أفراد تعرضوا للاختطاف والاحتجاز، قبل أن يتم إطلاق سراحهم ومع أفراد عائلات مختطفين، ولا زالوا في عداد المفقودين حتى الآن. وقال ضحايا خمس من هذه الحالات أنهم تعرضوا للتعذيب. وتتضمن قائمة الجماعات المسلحة المتهمه بارتكاب هذه العمليات كلا من "الجبهة الشامية" و"حركة نور الدين زنكي" و"الفرقة 16 في حلب"، والتي انضوت جميعاً تحت لواء ائتلاف "فتح حلب" في 2015، و"جبهة النصرة" و"حركة أحرار الشام الإسلامية في إدلب" اللتان انضمتا لائتلاف "جيش الفتح" في العام نفسه. وتتمتع جميع هذه الجماعات بدعم قوي من حكومات دول مثل قطر والسعودية وتركيا والولايات المتحدة.

كما يوثق التقرير عدداً من المزاعم المتعلقة بتنفيذ عمليات قتل بإجراءات موجزة على أيدي الجماعات المسلحة في حلب وإدلب بحق مدنيين وأسرى من قوات النظام وأجهزته الأمنية ومليشيا الشبيحة الموالية له، ومن يُوصفوا بأنهم من المتسللين.

وتناشد منظمة العفو الدولية جميع جماعات المعارضة المسلحة في سوريا كي تدين الانتهاكات، وتبادر فوراً، ودون شرط أو قيد، إلى الإفراج عن جميع المحتجزين على خلفية ما يحملونه من آراء سياسية أو لاعتبارات تتعلق بدياناتهم أو قومياتهم، والسماح بتفتيش دولي مستقل لجميع منشآت الاحتجاز.

### منظمة العفو الدولية

International Secretariat  
Peter Benenson House  
1 Easton Street  
London WC1X 0DW

[www.amnesty.org/ar](http://www.amnesty.org/ar)



منظمة العفو  
الدولية